

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9540

الأربعاء، 31 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 11/00

نيويورك

|          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
|----------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الرئيس   | السيدة برودهيرست إستيفال . . . . . (فرنسا)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيبينزيا<br>إكوادور . . . . . السيد دي لا غاسكا<br>الجزائر . . . . . السيد بن جامع<br>جمهورية كوريا . . . . . السيد هوانغ<br>سلوفينيا . . . . . السيد جبوغار<br>سويسرا . . . . . السيدة بيرسفيل<br>سيراليون . . . . . السيد سوا<br>الصين . . . . . السيد جانغ جون<br>غيانا . . . . . السيدة رودريغيز - بيركيت<br>مالطة . . . . . السيدة غات<br>المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة باربرا وودوارد<br>موزامبيق . . . . . السيد أفونسو<br>الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة توماس - غرينفيلد<br>اليابان . . . . . السيد يامازاكي |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-02654 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة 11/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وجنوب أفريقيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات اليوم. كما أنني ممتن جدا لكم لسماحكم لزميلي بالجلوس نيابة عني بعد أن أدلي بملاحظات.

كل يوم يمر، بطبيعة الحال، لا يؤدي إلا إلى زيادة بؤس ومعاناة الناس في غزة، بل وفي إسرائيل. وتقيد التقارير بأن عدد الأشخاص الذين قتلوا في غزة تجاوز الآن 26 000 وأن عدد الجرحى يزيد على 65 000، وفقا لوزارة الصحة في غزة. والغالبية العظمى من النساء والأطفال. لقد سمعنا هذه الأرقام من قبل، وهي مستمرة في التزايد. وقد سمعنا أيضا تشكيكا في موثوقية مصدر هذه المعلومات، لكنه المصدر الذي نستخدمه منذ عدة سنوات.

ولا يعمل سوى 14 مستشفى من أصل 36 في غزة، وتلك المستشفيات لا تعمل إلا بشكل جزئي. وهي تواجه نقصا حادا في الطواقم الطبية والإمدادات. وكما نعلم، يستمر القتل العنيف بالقرب من مستشفى ناصر والأمل في خان يونس، مما يهدد سلامة الموظفين الطبيين والجرحى والمرضى، فضلا عن آلاف النازحين داخليا الذين التمسوا اللجوء هناك. ولا يزال القتل العنيف في محيط خان يونس يدفع آلاف الأشخاص للتوجه إلى رفح التي تستضيف بالفعل أكثر من نصف سكان غزة البالغ عددهم 2,2 مليون نسمة. إن الضغط السكاني في رفح مسألة رئيسية تثير قلقنا جميعا، ولكن بشكل خاص بالنسبة لنا في الوكالات الإنسانية.

وفي جميع أنحاء غزة، تقيد التقارير بأن أكثر من 60 في المائة من الوحدات السكنية قد دُمرت أو تضررت. ونقدر الآن أن نحو 75 في المائة من مجموع السكان قد نزحوا. وتزداد ظروفهم المعيشية سوءا كل يوم. وتغمر الأمطار الغزيرة المخيمات المؤقتة، مما يجبر الأطفال والآباء وكبار السن على النوم في الوحل، إذا استطاعوا. ويكاد يتعذر الحصول على المياه النظيفة. ومع قلة الدعم المتاح في مجال الصحة العامة، تنتشر أمراض يمكن الوقاية منها، وتستمر في الانتشار وستصبح القاتل الرئيسي لسكان غزة، إن لم تكن قد أصبحت بالفعل.

وكما ذكرتُ في إحاطتي للمجلس قبل أسبوعين (انظر S/PV.9531)، فإن زيادة انتشار الأعمال العدائية جنوباً، إلى جانب تزايد حرمان الناس هناك ويأسهم، لا يمكن أن نتوقع منه إلا أن يزيد من الضغط نحو التهجير الجماعي إلى البلدان المجاورة - ما يسمى بامتداد الأزمة. وقد تمكن بعض الفلسطينيين في غزة بالفعل من المغادرة عبر مصر. وفي الوقت الحالي، هناك مرضى مصابون بجروح خطيرة ومرضى غير قادرين على تلقي الرعاية في غزة وبنبغي تسهيل عمليات الإجلاء الطبي لهم على وجه السرعة، ونحن نعلم أن هذه مسألة تفاوض يومي في مجموعة منسق أعمال الحكومة في المناطق التي تجتمع يوميا لمناقشة جميع الخدمات اللوجستية والخطط للعملية الإنسانية. وبطبيعة الحال، أود أن أشير إلى أن

من اتخاذ خطوات عاجلة. ويؤسفني أن أضطر إلى تكرار الأمور التي سمعها المجلس من قبل.

أولاً، نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على إيصال الإمدادات وتوزيعها بأمان. وهذا يعني أننا بحاجة إلى ضمانات أمنية محسنة بشكل كبير. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على الاعتماد على منع التعارض، تماماً كما نحتاج إلى الاعتماد عليه في أماكن أخرى.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تدفق يمكن التنبؤ به للإمدادات. فأحد الجوانب الإنسانية في حد ذاته في أي عملية إنسانية، لا سيما في ظروف كهذه - وقد سمعنا ذلك في غزة - هو مدى أهمية أن يعرف الناس متى ستأتي الدفعة التالية من الإمدادات، حتى يعرفوا أن بإمكانهم تناول الطعام الذي لديهم الآن، لأنه سيكون هناك المزيد بحلول الأسبوع المقبل.

وأخيراً، طببيعة الحال، نحن بحاجة إلى إمكانية الوصول السريع وبدون عوائق. إننا نحتاج إلى أن نكون قادرين على دخول غزة عبر نقاط متعددة من مصر وإسرائيل. ومن شأن ذلك أن يساعد على إزالة الاختناقات وتسريع تسليم الإمدادات. وما زلنا نواجه مسألة رفض إسرائيل دخول المواد التي تمس الحاجة إليها إلى غزة لأسباب غير واضحة وغير متسقة، على الأقل بالنسبة لنا. وكما نعلم، يتم إرجاع الشاحنة بأكملها إذا كان على متنها مواد ربما تكون مزدوجة الاستخدام وبالتالي محظورة.

إننا بحاجة إلى الوصول إلى المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء غزة. وفي الوقت الحاضر، باتت قدرتنا على الوصول إلى خان يونس والمنطقة الوسطى وشمال غزة منعقدة إلى حد كبير. وأحد زملائي في طريقه لإجراء تقييم ثانٍ في الشمال فيما نتكلم الآن. إن جيمس ماكغولدريك، النائب المؤقت للمنسق الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لعملية السلام في الشرق الأوسط، يقود الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العمليات في المجالات الحيوية. إنه شخص عملي للغاية، ولديه خبرة كبيرة في العمليات الإنسانية. لقد عمل معي قبل 30 عاماً في الهيئة الإنسانية التي سبقت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

عمليات الإجلاء هذه تتماشى مع القانون الدولي الإنساني الذي يشجع في ظروف معينة على اتخاذ ترتيبات لإجلاء الجرحى والمرضى والمعوقين والمسنين والأطفال والنساء الحوامل. وأنا شخصياً أتذكر بوضوح إبعاد الأشخاص المنتمين إلى تلك الفئات في عام 1997 - تخيلوا ذلك - من مخيم تينغي تينغي بمقاطعة كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسُمح لهم بالخروج قبل الهجوم على المخيم. كما أود أن أشدد مرة أخرى على أن أي شخص نازح من غزة يجب أن يكون له حق مكفول في العودة الطوعية، كما يقتضي القانون الدولي.

وأعلم أن أعضاء المجلس استمعوا أمس إلى زميلتي وكيلة الأمين العام سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار - كي أذكر لقبها الكبير - فيما يتعلق بجهودها للإسراع بإيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة. ولا تزال قدرة المجتمع الإنساني على الوصول إلى سكان غزة بالإغاثة غير كافية على الإطلاق - وحتى قول ذلك غير كاف على الإطلاق، لأن الوضع أصعب بكثير من ذلك. لقد أجريت محادثة بالأمس مع أحد كبار مديري برنامج الأغذية العالمي الذي كان قد خرج لتوه من غزة، والذي قال إن الازدحام والمطر وانعدام اليقين بشأن ما سيأتي به الغد ونقص الوقود والإمدادات ومنع التعارض، إلى جانب أي شيء آخر، هي ما يجعل العملية الإنسانية صعبة للغاية. لكن هذا ليس بسبب قلة المحاولة. فنحن نوزع الغذاء على الملاجئ وندعم المخازن المتبقية على الرغم من الظروف الخطرة على الأرض، واعتقد أن برنامج الأغذية العالمي يقوم بذلك أيضاً من خلال المساعدات النقدية. ونحن - أي منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرهما - نقدم الأدوية والإمدادات الطبية ونساعد على نقل المرضى. كما تقوم اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما بتوصيل المياه ولوازم النظافة الصحية ومستلزمات التنظيف والخيام وأغطية القماش المشمع والبطانيات. لكن كميات كل هذه الإمدادات بعيدة بالطبع عن أن تكون كافية، بالنظر إلى أعداد الأشخاص المحشورين في هذا الجزء الصغير والمزدحم والموحل من العالم.

وفي ذلك الصدد، إذا أريد لسكان غزة أن يتلقوا أي شيء يقترب من حجم المساعدة الإنسانية التي يحتاجون إليها ويستحقونها، فلا بد

المتدهورة - كما هو الحال في لبنان والأردن وسورية. ونادرا ما نتحدث عن الضفة الغربية، لأن غزة هي مركز ثقل هذه المأساة الرهيبة. إنه لأمر مأساوي الاعتقاد بأن الخطوات الصغيرة جدا التي نلاحظها والتي ناقشناها في الجلسة المغلقة بشأن سورية قبل أيام مهددة بسبب هذه الأحداث. ولكن بكل بساطة وبصرامة: إن استجابتنا الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة تعتمد اعتمادا كليا على تمويل الأونروا وتشغيلها بشكل كاف، ولتطمئنوا إلى أننا سنبدل جميعا كل جهودنا لمحاولة تحقيق ذلك بطريقة تلبي متطلبات الحياد والضمانات في نظر المهتمين بالأمر. إن الأونروا تؤدي دورا لا غنى عنه فيما يتعلق بالتوزيع والتخزين والخدمات اللوجستية والموارد البشرية، حيث يعمل 3 000 موظف على الاستجابة للأزمة الحالية. ونائب منسق الشؤون الإنسانية في غزة هو مدير الأونروا في غزة. وقد اخترناه نظرا لامتلاكه أكبر قدر من المعرفة بما يحدث وأفضل فهم لما يمكن استخدامه. ولذلك، نود أن نرى إلغاء قرارات حجب الأموال عن الأونروا.

في الختام، أكرر طلبي ومطالبتي بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها. ويجب حماية المستشفيات والعاملين في المجال الطبي والمرضى. وإنه لأمر مذهل تماما كيف أصبحت المؤسسات الصحية، أكثر من أي شيء آخر، هدفا في الأيام والشهور الأخيرة - ليس في غزة فحسب ولا في الأراضي المحتلة فحسب، بل وفي أجزاء مختلفة من العالم. ومن المثير للدهشة أن الأمر نفسه ينطبق على العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية من بين جميع الناس. ولذلك، أكرر دعوتي إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن. لقد التقيت بهم وبعائلاتهم أيضا. وأدعو إلى إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط ومعاملتهم معاملة إنسانية. ولا يسعني أن أختتم بياني دون تكرار نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية حتى نتمكن من البدء في إعادة بناء غزة ومنح الأسر فيها شعورا بأن هناك مستقبلا.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيد غريفيث على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

إنه ينظر إلى هذه الأمور بطريقة عملية للغاية، وبالتالي فهو قادر على تقديم خطط وطلبات إلى لجنة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، والتي أعتقد أنها تجتمع كل ليلة. إنه لا يطلب المستحيل. فهو يقود الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العمليات في المجالات الحيوية. وهو قلق جداً، كما قال لي في الأيام القليلة الماضية، بشأن ما إذا كنا سننجز في تلبية الاحتياجات التي نحتاج إلى تلبية، خاصة إذا كنا جميعاً محظوظين بما يكفي لرؤية هدنة للسماح بدخول المزيد. كما أننا قد واجهنا صعوبات في الوصول عبر معبر كرم أبو سالم مؤخراً بسبب المظاهرات. وأعتقد أننا تمكنا من الدخول أمس واليوم أيضاً. وبالطبع تعمل السيدة كاغ على ما يسمى بالآلية لتحسين وتحليل وتسريع مسارات المساعدات التي تذهب إلى غزة من الخارج.

وتتعاون دوائر العمل الإنساني بكاملها، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر والهلال الأحمر، لضمان وصول أقصى حد ممكن من المعونة إلى المحتاجين. ولن يفاجأ المجلس لدى سماع أن القلب النابض لكل ذلك هو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأنها وفّرت المأوى والغذاء والماء والمساعدة الطبية، حتى في الوقت الذي يتعرض فيه موظفوها للقتل والإصابة والتهجير. وإنني من بين أولئك الذين روعتهم الادعاءات والفكرة القائلة بأن بعض موظفي الأونروا قد شاركوا في الهجوم الذي وقع في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد شاهدت الفيلم. وكما سمعنا بالأمس من الأمين العام، يجري النظر بسرعة في الادعاءات ومعالجتها بشفافية. ويسرني جداً أن أشير - وقد أجريت العديد من المحادثات حول هذا الموضوع مع المفوض العام فيليب لازاريني وآخرين - إلى أن الأونروا قد اتخذت إجراءات سريعة بشأن الأدلة وأن التحقيق جار بالفعل. ولكن كما ذكر العديد من الدول الأعضاء بالأمس، فإن الخدمات المنقذة للحياة التي تقدمها الأونروا لأكثر من ثلاثة أرباع سكان غزة لا ينبغي أن تتعرض للخطر بسبب الأعمال المزعومة لقلّة من الأفراد. إنها مسألة عدم تناسب غير عادي.

وبالمثل، يجب أيضاً كفالة ما تقدمه الأونروا من دعم للفلسطينيين المحتاجين في الضفة الغربية، حيث نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة

أطرافهم كل يوم من دون مواد تخدير؛ و 170 طفلاً سيولدون كل يوم في غزة على قارعة الطريق وعلى أبواب المستشفيات لانعدام الخدمات الصحية؛ و 90 بالمائة من سكان غزة سيبيتون في العراء ولا يجدون ما يشبع جوعهم؛ و 10 000 شخص مصاب بالسرطان قد يموتون في أي وقت نتيجة غياب العلاج الكيماوي. إنها كارثة إنسانية تقع أمام أعيننا وجريمة إبادة مكتملة الأركان. لا يوجد أي شيء يمكن أن يبرر هذه الهمجية في حق الشعب الفلسطيني.

لقد نطق لسان العدالة بحكمه. وعلى كل من يؤمن بنظام عالمي يقوم على القانون أن يعمل على تنفيذ التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية. هذه المحكمة التي قضت بأنه يجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضمن وبشكل فوري عدم قيام قواتها بارتكاب أي أعمال قتل في حق الفلسطينيين. ويجب عليها اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها الفلسطينيون في قطاع غزة. هذا هو حكم محكمة العدل الدولية، وهو أمر يحتاج وقفا فوراً لإطلاق النار. على مجلس الأمن الآن أن يتخذ فوراً ومن دون تأخير كافة التدابير اللازمة من أجل إعلاء صوت العدالة وضمان تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

لا شك أن الوضع الإنساني في غزة مأساوي. بالأمس، أوضحت كبيرة المنسقين كاغ الخطوات التي تقترح الأمم المتحدة اتخاذها لتسريع وتوسيع نطاق تقديم المساعدات على نطاق واسع. وقد أسعدني تأييد المجلس لخطتها واتحاده خلفها، لأن نجاحها في غزة هو نجاح للأمم المتحدة في غزة. والسؤال المطروح علينا اليوم هو ما الذي يمكن عمله أكثر لتسهيل عملها للمساعدة في تسريع وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق وموسع، على النحو المطلوب في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

وقد رأى بعض الأعضاء أن التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية سبب لتغيير المسار. ولكن من نواحٍ عديدة،

**السيد بن جامع (الجزائر):** بداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على سرعة استجابتها لطلبنا بعقد هذا الاجتماع. كما أشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته الوافية.

يأتي اجتماعنا هذا والعدوان على الشعب الفلسطيني يقترب من شهره الخامس. ويأتي بعد أن قبلت محكمة العدل الدولية النظر في دعوى حدوث انتهاكات لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة. إن هذا القرار التاريخي يؤكد أن زمن الإفلات من العقاب قد انتهى دون رجعة. لقد آلت الأمم المتحدة والمجموعة الدولية على نفسها ألا يفلت أي مجرم من العقاب. والمحتل الإسرائيلي يجب ألا يكون استثناء من هذه القاعدة. لا بد من ضمان المساءلة والمحاسبة حتى نحمي أجيال المستقبل من مثل الفظائع المرتكبة الآن بغزة.

مثلاً أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،  
”سيكتب التاريخ كل من يقف وراء جرائم الإبادة بغزة في عداد مجرمي الحرب وأعداء الحياة والإنسانية“.

كما نشدد على أن التدابير التحفظية التي طالبت بها محكمة العدل الدولية واجبة التنفيذ لحماية الشعب الفلسطيني من الإبادة التي يتعرض لها. ونؤكد هنا أنه على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، الاستجابة فوراً للتدابير التي أقرتها المحكمة. كما أنه من واجب المجتمع الدولي أن يضمن التزامها بهذه التدابير. لا بد من وقف حمام الدم والإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون.

إن التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية لا يمكن تطبيقها إلا من خلال وقف إطلاق النار. لا بد من وقف هذا العدوان العبيثي الآن. لا بد من وقف إطلاق النار فوراً. وعلى كل من يعترض على ذلك أن يساند ضميره ويراجع إنسانيته. إن ما يحدث في غزة من فظائع ترفضه الفطرة الإنسانية السليمة.

إن عدم وقف إطلاق النار يعني الرضا بأن 250 شخصاً سيتم قتلهم كل يوم؛ و 100 طفل سيتم قتلهم كل يوم؛ و 10 أطفال سيتم بتر

تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ومن خلال العمل الدبلوماسي الجاد سنتمكن من تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق وقف مستدام للأعمال القتالية، على نحو ما ندعو في القرار 2720 (2023).

إن الوقف المستدام سيلم شمل الرهائن مع أحبائهم وسيسمح بوصول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى الفلسطينيين المحتاجين. وتعمل الولايات المتحدة بلا كلل مع قطر ومصر والشركاء الآخرين في المنطقة للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يشهد عودة الرهائن إلى وطنهم - الرهائن الذين حث المجلس مراراً وتكراراً حماس والجماعات الأخرى على إطلاق سراحهم والذين اتفقت المحكمة في الرأي على وجوب إطلاق سراحهم فوراً وبدون قيد أو شرط. والاقتراح المطروح على الطاولة قوي ومقنع. فهو يتوخى هدنة إنسانية أطول بكثير مما رأيناه في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن شأنه أن يمكننا من إخراج الرهائن من غزة وإدخال المزيد من الغذاء والمياه والأدوية المنقذة للحياة. إن هذه مفاوضات حساسة جداً، لذا لن أخوض في كل التفاصيل هنا. لكنني أعتقد أننا يمكن أن نتفق جميعاً على أن ذلك سيغير الوضع على الأرض ويقرّب الأطراف خطوة أخرى من الوقف المستدام للأعمال العدائية الذي ننشده جميعاً.

لقد بدأت حماس هذا الصراع في 7 تشرين الأول/أكتوبر عندما نفذت الهجوم الأكثر دموية على اليهود منذ المحرقة. والآن أمامها خيار لتتخذه. يمكنها أن تستمر في حفر الأنفاق، والتخطيط لهجومها التالي واستخدام المدنيين والبنية التحتية المدنية كدروع بشرية - أو يمكنها إلقاء أسلحتها وقبول الاقتراح المطروح على الطاولة لإطلاق سراح كل رهينة. وعلينا جميعاً واجب ضمان أن أي إجراء يتخذه المجلس في الأيام المقبلة سوف يؤدي إلى زيادة الضغوط على حماس لحملها على اتخاذ القرار الصحيح. وبطبيعة الحال، لكي ينجح هذا الاقتراح في تغيير الديناميات نحو الأفضل، يجب أن تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بتوسيع نطاق تقديم المساعدة بشكل كبير.

إن الادعاءات المثيرة للقلق وذات المصادقية، وفقاً للأمين العام، بأن 12 موظفاً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تورطوا في هجوم حماس

تؤكد تدابير المحكمة من جديد الإطار الذي وضعناه بموجب القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023). ويتسق أمر التدابير المؤقتة الصادر عن المحكمة مع وجهة نظر الولايات المتحدة بأن إسرائيل الحق في اتخاذ إجراءات، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، لضمان عدم تكرار الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبطبيعة الحال، فإن الطريقة التي تدافع بها إسرائيل عن نفسها مهمة. وفي ترديد لما ورد في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، أكدت المحكمة أن جميع أطراف النزاع ملزمة بالقانون الدولي الإنساني. كما كررت دعوات الولايات المتحدة المتكررة لإسرائيل لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية والتصدي للخطاب المجرد من الإنسانية. وفي محادثاتنا مع قادة إسرائيل، كانت الولايات المتحدة واضحة، كما فعل المجلس، بشأن الحاجة الملحة إلى زيادة تدفق الغذاء والماء والدواء حتى يتسنى وصولها إلى جميع المدنيين في غزة الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ولكن بينما نتفق جميعاً على أنه يجب عمل المزيد، وعلى الرغم من حزننا جميعاً للخسارة غير العادية في أرواح المدنيين، يجب أن نكون صادقين بشأن ما لم تأمر به المحكمة. وعلى وجه التحديد، لم تأمر بوقف فوري لإطلاق النار. ولم تتوصل إلى أي نتيجة في هذه المرحلة الأولية من الإجراءات مفادها أن إسرائيل ارتكبت جريمة إبادة جماعية أو انتهكت بشكل آخر اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية. وفي الواقع، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة. ونحن نعتقد أنه بدلاً من محاولة التوصل إلى وقف لإطلاق النار، في حين أن الظروف اللازمة لاستمراره غير متوفرة للأسف، يجب علينا بدلاً من ذلك أن نعمل من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع من خلال العمل الشاق للدبلوماسية الحثيثة على أرض الواقع - دبلوماسية من النوع الذي اتبعته الولايات المتحدة منذ اليوم الأول للصراع. فمن خلال العمل الدبلوماسي الشاق، فتحنا أبواب رفح أمام أول مجموعة شاحنات تحمل المساعدات. ومن خلال العمل الدبلوماسي الشاق، توصلت الأطراف إلى اتفاق لإطلاق سراح أكثر من 100 رهينة وزيادة المساعدات إلى غزة من خلال هدن ممتدة في

نجتمع للمرة الرابعة هذا الشهر بشأن القضية الفلسطينية. ونستمع في كل إحاطة إلى تقارير عن فقدان المزيد من الأرواح وعن حالة تزداد تفاقمًا في غزة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية السائدة واستمرار الموت والدمار اللذين يحيطان بالمشهد في غزة منذ الأحداث المشؤومة التي وقعت 7 تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أدانت غيانا إدانة قاطعة هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل. وندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة. كما ندعو إلى إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني في السجون الإسرائيلية دون محاكمة.

وفي أعقاب تطورات الحرب والاستماع إلى الإحاطات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك ما سمعناه اليوم من وكيل الأمين العام غريفيث، قد يدفع ذلك المرء للتساؤل عما إذا كانت هناك مكافأة على رأس كل فلسطيني، سواء كان طفلاً أو رجلاً أو امرأة. ويواجه العديد ممن نجوا من القنابل والرصاص احتمالاً مروعاً لأن يموتوا بسبب الجوع أو المرض. هل يمكن للمجلس أن يلتزم الصمت في هذه الظروف؟ بالطبع، لا يمكن. ويجب على المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، ألا يدخر جهداً لإنهاء حلقة إراقة الدماء هذه.

ومن المحزن أن نعلم أن 12 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) البالغ عددهم 13 000 كانوا ضالعين، حسبما يُزعم، في الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل. ونتطلع إلى انتهاء تحقيقات الأمم المتحدة في هذه المسألة وإلى اتخاذ الإجراءات المناسبة. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء وقف عدد من البلدان تمويلها للأونروا بسبب تلك الادعاءات. إن الأونروا لا غنى عنها لسكان غزة وقد وفرت على مدى عقود شريان حياة للفلسطينيين. وفي ظل الحالة الراهنة غير المسبوقة في غزة، لا يمكن للأونروا أن تتحمل خسارة فلس واحد. ونتطلع إلى حل عاجل لصالح استمرار تدفق الدعم الإنساني الذي تمس الحاجة إليه إلى سكان غزة دون عوائق.

وترى غيانا أن وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى والأهم في هذه المرحلة لوقف الموت والدمار في قطاع غزة. ونأمل في توصل الجهود

على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قد هزت الثقة في الأونروا في اللحظة التي تتطلب زيادة المساعدات الإنسانية. وتقدر الولايات المتحدة النهج الجاد الذي اتبعه الأمين العام في التعامل مع تلك الادعاءات. كان إنهاء عقود عمل الموظفين المتورطين خطوة أولى حاسمة. ونحن نعلم أن الأمين العام قد تعهد بمواصلة المزيد من المساءلة، بما في ذلك من خلال إجراء مراجعة مستقلة شاملة للأونروا، والتي ينبغي أن تكون سريعة ووافية وذات مصداقية.

ولطالما كانت الولايات المتحدة الجهة المانحة الرئيسية للأونروا. ونحن نعلم أن الوكالة تقدم خدمات منقذة للحياة في ظل ظروف بالغة الصعوبة في غزة وأنها تساهم في الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال عملها في الضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية. لهذا السبب، ومن أجل الملايين من المدنيين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الأونروا، فمن الضروري أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وحاسمة لمحاسبة أي شخص مذنب بارتكاب أعمال شنيعة وتعزيز الرقابة على عمليات الأونروا والبدء في استعادة ثقة المانحين. إن قرار الولايات المتحدة بوقف تمويلها مؤقتاً للأونروا تم اتخاذه بشكل مستقل عن المانحين الآخرين. وأود أن أقول بوضوح: لم يكن إجراء عقابيا، ولكنه جرس إنذار. ونحن بحاجة لأن نرى تغييرات جوهرية في الأونروا لمنع حدوث ذلك مرة أخرى.

إن أقل ما توصف به الأشهر الماضية أنها كانت مدمرة، ولكنني أمل أن تكون هذه اللحظة، التي وقف فيها المجتمع الدولي صفاً واحداً وراء المنسقة الخاصة كاغ، محفزة. وأمامنا الكثير من العمل الدبلوماسي، ولكن الطريق للبدء في نزع فتيل هذا النزاع والبدء في إرساء الأساس لسلام دائم واضح. وهذا ما يستحقه الإسرائيليون والفلسطينيون: حل الدولتين الذي يعيش بموجبه الطرفان جنباً إلى جنب وينعمان بنفس القدر من السلام والأمن والكرامة. فلنلتزم جميعاً بجعل تلك الرؤية حقيقة واقعة.

**السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):** تعرب غيانا عن تقديرها لوفد الجزائر على طلبه عقد هذه الجلسة ولوكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

الجارية التي تبذلها جهات فاعلة إقليمية وغيرها إلى نتيجة إيجابية. والتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي واضحة - فقتل الفلسطينيين يجب أن يتوقف؛ والأذى الجسدي والعقلي للفلسطينيين يجب أن يتوقف؛ وفرض أحوال معيشية يُقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي، كلياً أو جزئياً، يجب أن يتوقف. وتحت غيانا على التقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتشدّد على التزام الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

إن العلاج النهائي لهذه الدورة المستمرة من الأزمات هو التنفيذ الكامل لحل الدولتين، على النحو المبين في العديد من قرارات الأمم المتحدة. وتتطلع غيانا إلى يوم جديد للفلسطينيين والإسرائيليين تنقش فيه ظلال الحرب المستمرة. ونحن على استعداد للعمل مع المجلس ومع جميع أعضاء الأمم المتحدة للتعجيل برؤية دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وشرق أوسط يسوده السلام.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته القوية.

تعرضت إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر لأسوأ هجوم إرهابي في تاريخها على يد حماس. وتود المملكة المتحدة أن يُطلق سراح الرهائن الذين احتجزوا في ذلك اليوم بأسرع ما يمكن وإنهاء القتال في غزة في أقرب وقت ممكن. والحالة الإنسانية متردية. وندعو إلى وقف فوري للقتال من أجل إدخال المساعدات الحيوية وإخراج الرهائن وإحراز تقدم نحو وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، دون العودة إلى الدمار والقتال والخسائر في الأرواح.

ونواصل العمل بشكل مكثف مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء لإيجاد حلول عملية لإدخال المزيد من المساعدات إلى غزة. وخلال زيارته للمنطقة في الأسبوع الماضي، ضغط وزير خارجية بلدي، اللورد كامرون، مرة أخرى على إسرائيل للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ونحن ندعم برنامج الأغذية العالمي في توفير ممر بري إنساني من الأردن إلى غزة، وقد ضاعفت المملكة المتحدة

التزامها بتقديم المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ثلاث مرات هذا العام.

وتواصل المملكة المتحدة العمل بشكل وثيق مع إسرائيل بشأن سير حملتها العسكرية، بما في ذلك ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، وتدعو إسرائيل إلى إيلاء مزيد من العناية لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين والبنية التحتية المدنية.

وتحترم المملكة المتحدة دور محكمة العدل الدولية واستقلالها. ونرحب بدعوة المحكمة إلى الإفراج الفوري عن الرهائن وتأكيد ضرورة إدخال المزيد من المساعدات إلى غزة، فضلاً عن تذكير المحكمة بأن جميع أطراف النزاع ملزمة بالقانون الدولي الإنساني. والأمر متروك للمحكمة، وليس للبلدان، لتحديد ما إذا كانت هناك إبادة جماعية. ومع ذلك، فقد شعرنا بالقلق إزاء الطريقة التي اتُخذ بها هذا الإجراء وقد أوضحنا وجهات نظرنا بشأن ذلك.

وكما قال اللورد كامرون في الشرق الأوسط في الأسبوع الماضي، وتكرر في مداخلة وزير الدولة اللورد أحمد في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9534)، نعتقد أن الخطوات التالية حيوية: أولاً، أفق سياسي يوفر مساراً موثقاً ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين؛ وثانياً، تشكيل حكومة فلسطينية جديدة للضفة الغربية وقطاع غزة، مصحوبة بحزمة دعم دولية؛ وثالثاً، إنهاء قدرة حماس على شن هجمات ضد إسرائيل؛ ورابعاً، إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين؛ وأخيراً، لم تعد حماس مسؤولة عن غزة.

وكما قال وزير خارجية بلدي، لن تتاح لنا فرصة بناء مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين إلا عندما تكون جائزة السلام أكثر جاذبية من المنفعة المحتملة لاستمرار النزاع.

**السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكركم، سيدي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي في شكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته وعلى عمله وعمل فريقه.

براميلًا باتن إلى إسرائيل والضفة الغربية. وسيوفر لنا التقرير الذي تعترزم تقديمه عن أعمال العنف الجنسي المرتكبة أثناء وبعد هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي ندينها بشدة، صورة أشمل عن الحالة الكارثية. وتدعو سويسرا إلى إجراء تحقيقات مستقلة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة أمام السلطات المختصة.

أخيرا، يساورنا قلق بالغ إزاء الادعاءات البالغة الخطورة الموجهة ضد 12 موظفا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، يشتبه في مشاركتهم في أعمال الإرهاب التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من أن الأونروا هي أهم جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني في قطاع غزة اليوم، إذ تقدم المساعدات إلى مليوني شخص. ولا يتسامح بلدي إطلاقا عندما يتعلق الأمر بدعم أي شكل من أشكال الإرهاب أو خطاب الكراهية أو التحريض على العنف. وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتدابير الفورية التي اتخذتها الأونروا فيما يتعلق بأولئك الموظفين ونتوقع أن يلقي التحقيق الداخلي الضوء بصورة كاملة على الادعاءات الخطيرة.

هناك حاجة ملحة لإنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة وتهدئة الحالة على الصعيد الإقليمي في أقرب وقت ممكن. فالمؤشرات مثيرة للقلق بشكل متزايد، لا سيما على جانبي الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. وفي أماكن أخرى، تتصاعد التوترات في اليمن وسورية والعراق والبحر الأحمر. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته. وتقف سويسرا، كما فعلت حتى الآن، على أهبة الاستعداد للعمل مع مجلس موحد لتحقيق تلك الغاية. والعناصر التي ذكرتها - احترام القانون الدولي، بما في ذلك إعلان وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية، ووصول المعونة إلى غزة وإطلاق سراح الرهائن - ليست سوى الخطوات الأولى نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى إعادة بث الأمل في

وبالنظر إلى الخسائر البشرية المدمرة لهذا النزاع، ومستوى الدمار في غزة والعنف في الضفة الغربية، أود أن أعيد تأكيد الالتزام الذي يقع على عاتق جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وكما سمعنا من وكيل الأمين العام، فإن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. ويفتقر السكان هناك حاليا إلى الحماية التي يحتاجون إليها ويستحقونها. فالناس تحت الحصار وتحت رحمة القصف والقتال والتهدير المتكرر والمجاعة والأوبئة. وكما سمعنا للتو، فإن كل ذلك يحدث في نفس الوقت الذي يتحول فيه القطاع الصحي إلى أنقاض، على الرغم من الجهود الشجاعة التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. ويجب أن يسمح التوصل إلى وقف لإطلاق النار لاعتبارات إنسانية بالإيصال الآمن على وجه السرعة ودون عوائق للمعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها بكل الوسائل الممكنة وعبر جميع نقاط العبور الممكنة، إلى جانب الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وأكرر دعم بلدي الكامل لمحكمة العدل الدولية. إن التدابير التحفظية للمحكمة ملزمة للطرفين. وتتوقع سويسرا من إسرائيل أن تمتثل لأمرها وأن تتخذ بوجه خاص التدابير اللازمة لمنع ارتكاب أي عمل من أعمال الإبادة الجماعية وأي نوع من التحريض على ارتكابه. ويتضمن أمر المحكمة أيضا تدابير فعالة يتعين اتخاذها دون تأخير للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها بغية التخفيف من الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة.

وفي الضفة الغربية، فإن هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وما يترتب عليها من تهجير قسري لمجتمعات بأكملها أمر غير مقبول. وهي تحدث في بيئة يسودها الإفلات شبه التام من العقاب. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تحدث تغييرات دائمة في الأرض الفلسطينية. ونرحب بالزيارة الحالية التي تقوم بها الممثلة الخاصة للأمين العام

في 26 كانون الثاني/يناير، اتخذت محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، قراراً بالغ الأهمية. إذ أمرت إسرائيل باتخاذ تدابير فورية وفعالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة. كما أمرت المحكمة إسرائيل بالامتناع عن الأفعال التي تجرمها اتفاقية الإبادة الجماعية وبمنع التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه وبالحفاظ على أدلة الإبادة الجماعية، فضلاً عن تقديم تقرير إلى المحكمة، في غضون شهر واحد، عن جميع التدابير المتخذة تماشياً مع أمر المحكمة. إن الغرض الرئيسي من قرار المحكمة هو حماية الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل من القتل العشوائي والأذى ومن الإبادة بصورة كلية أو جزئية. وتذكر المحكمة في أمرها ما يلي:

”يجب على إسرائيل أن تتخذ، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، جميع ما يقع ضمن سلطتها من تدابير من أجل منع ارتكاب أي فعل من الأفعال التي تشير إليها المادة الثانية من الاتفاقية ضد الفلسطينيين في غزة...” (تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، الفقرة 78).

”وترى المحكمة كذلك أنه يجب على إسرائيل أن تتخذ تدابير فورية وفعالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة“ (المرجع نفسه، الفقرة 80).

والواقع، كما قالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أن قرار المحكمة يجسد نداء المجلس الوارد في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) اللذين اتخذتهما بالإجماع لإعلان هدنة إنسانية فورية ومستدامة ووقف للأعمال القتالية، ويضفي عليه مصداقية. ونعتقد أن هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة المنشأين بموجب

السلام من خلال حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها، على أن تكون غزة جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

**السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** تشيد موزامبيق بالرئاسة الفرنسية على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد مارتين غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على معلوماته المستكملة الثاقبة والمؤثرة. ونشيد به وبفريقه في الميدان وفي المقر على عملهم الشاق وخدمتهم الجليلة للشعب الفلسطيني والقضايا الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

إن الأزمة الإنسانية في غزة مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجلس والمجتمع الدولي بأسره. وقد وُصفت بحق بأنها كارثة إنسانية. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراء عالمي لحماية وصون أرواح وكرامة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في محن لم يسبق لها مثيل. لقد بلغنا أن اشتباكات عنيفة وقعت في جنوب غرب غزة في الأيام القليلة الماضية، مما تسبب في مزيد من الخسائر في الأرواح وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية. وتكشف التقارير الواردة مؤخراً من غزة عن أزمة جوع غير مسبوقة، وبالتالي أصبح احتمال انتشار المجاعة على نطاق واسع مصدر قلق بالغ وسط الكارثة الإنسانية المستمرة. وفي أعقاب تخفيضات التمويل، حذرتنا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أن الحالة تزداد تدهوراً. وسيكون لتعليق تمويل بعض المانحين مزيد من الآثار السلبية على المساعدات المنقذة للحياة التي تقدمها الوكالة لما يزيد على مليوني مدني، أكثر من نصفهم من الأطفال. إنهم يعتمدون حصراً على المساعدات التي تقدمها الأونروا، وهي الوكالة الإنسانية الرئيسية هناك. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ خطوات فورية لكفالة استمرار وصول أموال المساعدة الإنسانية إلى ملايين المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، يتعين علينا أن نؤكد من جديد تضامننا الراسخ مع شعب فلسطين الذي يعاني ومعارضتنا لسحب أو تعليق المعونة التي تمس الحاجة إليها للأونروا تحت أي ذريعة.

كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، إلى مجلس الأمن ونتطلع إلى إنشاء آلية للأمم المتحدة تعجل بإيصال الشحنات الإنسانية إلى قطاع غزة لضمان وصول مساعدات ذات نوعية جيدة وبكميات مناسبة إلى الأشخاص الضعفاء هناك في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة.

وإذ نواصل جهودنا في المجلس لإيجاد حل فوري للأعمال القتالية الجارية والحالة الإنسانية المتدهورة، وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، يود وفد بلدي أن يذكر ما يلي: إذ نتدبر في حكم محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية ذات الصلة بالعريضة التي قدمتها جنوب أفريقيا لإقامة دعوى ضد دولة إسرائيل، يرى وفد بلدي أنه يجب على أطراف النزاع الامتنال لتلك التدابير، إذ أنها ملزمة بذلك بموجب القانون الدولي. ونرحب بحكم المحكمة بأنه

”يجب على إسرائيل أن تتخذ تدابير فورية وفعالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة“ (تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، الفقرة 80).

ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال القتالية المستمرة في قطاع غزة والتي أسفرت عن وفاة نحو 26 000 مدني فلسطيني بصورة مأساوية، فضلا عن جرح 64 000 ونزوح أكثر من 1,7 مليون شخص داخليا. وبالنظر إلى كل ما ورد في التدابير التحفظية والتحديثات التي تلقيناها حتى الآن، تعتقد سيراليون أن إعلان وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية أمر حيوي في هذه المرحلة إذا كنا نريد إنقاذ الأرواح وتيسير الحصول على المعونة الإنسانية والحد من النزوح وتقليل الجوع وانتشار الأمراض لأدنى حد.

إننا نلاحظ بقلق بالغ التقارير التي تفيد بالتورط المزعوم لبعض موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الهجوم الذي وقع في 7 تشرين

ميثاقها، أي مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، يتفقان تماما على المصلحة الأساسية المتمثلة في حماية الفلسطينيين في غزة. وتذكرنا المحكمة كذلك بأن أوامرها بشأن التدابير التحفظية ملزمة وأنه تنشأ عنها التزامات دولية لمن توجه إليهم. ويحدونا الأمل في احترام إسرائيل وجميع أعضاء الأمم المتحدة لحكم المحكمة وقرارات المجلس بشأن هذه المسألة احتراماً كاملاً وتنفيذها بحسن نية.

من المحتمل أن يكون للنزاع في قطاع غزة عواقب سياسية وأمنية بعيدة المدى. وهو يسبب بالفعل تداعيات اقتصادية وأمنية تهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وفي جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع في هذه القاعة (انظر S/PV.9534)، سلمنا بمدى أهمية أن نتوخى الحذر والحكمة في كل عمل نقوم به وفي كل خطوة نخطوها حتى لا نعرض السلام والأمن العالميين لمزيد من الخطر. ولذلك، فإن إعلان وقف فوري عاجل لإطلاق النار لأسباب إنسانية ووقف الأعمال القتالية عاملان لا غنى عنهما لضمان إيصال المعونة الإنسانية بلا قيود إلى المحتاجين في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن وإمكانية إحراز تقدم في عملية السلام في المنطقة. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى المجلس بأن يقف متحدا في دعم الإجراءات والمبادرات الرامية إلى معالجة الحالة المأساوية في غزة وعكس مسارها.

**السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الوفد الجزائري على طلب عقدها، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته المفصلة للمجلس.

منذ الهجوم الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدنا العديد من التدخلات من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بهدف إيجاد مسار يمكن أن يضمن إنقاذ 1,7 مليون مدني في قطاع غزة يجدون أنفسهم عالقين في حالة إنسانية مروعة، وكذلك إطلاق سراح الرهائن الـ 136 المتبقين الذين تحتجزهم حماس في حين أن المعلومات عن سلامتهم وإمكانية الاتصال بهم محدودة جدا. ونرحب بالإحاطة الأولية التي قدمتها السيدة سيغريد

وفي إطار التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية في الأسبوع الماضي، أمرت إسرائيل أيضا باتخاذ تدابير فورية لكفالة توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية. كما حددت المحكمة أربعة تدابير مؤقتة أخرى، بما في ذلك ضرورة منع التحريض العلني على ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين في غزة والمعاقبة عليه. ويجب احترام قرارات مجلس الأمن والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية على الدوام، ومن دون استثناء، في هذه الحالة وفي جميع الحالات.

مرة أخرى، تدين إكوادور بشدة هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الأيام القليلة الماضية، علمنا بقلق بالغ بالادعاءات بمشاركة 12 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تلك الهجمات الإرهابية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالاستجابة السريعة للأمم المتحدة. ونأمل أن تحدد التحقيقات الجارية ما جرى في أقرب وقت ممكن، وفي المقام الأول، أن يُقدّم جميع الأفراد المسؤولين إلى العدالة. ويجب أن يُطبق القانون بمنتهى الشدة على أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم أو تعاونوا مع مرتكبيها.

في الوقت نفسه، نذكر بأن أكثر من 150 من موظفي الأونروا لقوا حتفهم نتيجة الحرب وأن عمل الأونروا بالغ الأهمية في التخفيف من وطأة حالة السكان المدنيين في غزة وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط وبأن استمرار عملياتها أمر حاسم للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ومن المؤكد أن تعليق أنشطة الأونروا سيؤثر أيضا على العمل الذي كُلفت به كبيرة المنسقين كاغ وعلى تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

ولم تنس إكوادور الرهائن الذين تحتجزهم حماس وجماعات أخرى والذين لم يستعيدوا حريتهم بعد. ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً ومن دون قيد أو شرط. والمفاوضات جارية للإفراج عن الرهائن وللاتفاق على وقف الأعمال العدائية لفترة طويلة، والذي نأمل أن يكون وقفاً

الأول/أكتوبر على إسرائيل، والتي بدأ التحقيق فيها. وبينما ننتظر التقرير عن نتائج التحقيق، نحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة المالية وتوفير الإمدادات الإنسانية للأونروا لأنها ضرورية لبقاء الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وتواصل سيرايليون تأكيد إدانتها للهجوم الشنيع الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين الإسرائيليين وأخذ رهائن. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإتاحة إمكانية الوصول للجنة الدولية للصليب الأحمر دون تأخير لزيارة الرهائن وتقديم الدعم اللازم لهم. ومن ثم، نحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بغية حماية المدنيين والأهداف المدنية، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني.

في الختام، يظل وفد بلدي ملتزماً تماماً بدعم أي مبادرة ترمي إلى معالجة النزاع وتجديد العملية السياسية حتى تتمكن من تجاوز التحديات المباشرة وإيجاد طريق نحو السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة على أساس حل الدولتين.

**السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته للمجلس. وتقدير إكوادور جهوده وتؤكد من جديد دعمها المستمر لعمله.

وكما سمعنا للتو، لا تزال الحالة الإنسانية صعبة جداً ومحفوفة بالمخاطر. وقد طلب المجلس، من خلال القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، تقديم مساعدات إنسانية كافية وفي أوانها وأمر بإنشاء آلية لتيسير دخولها وتوزيعها في غزة على وجه السرعة.

وبدأت كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، المعينة لهذا الغرض، عملها وقدمت تقريرها الأول إلى المجلس أمس. ومرة أخرى، نتمنى لسيغريد كاغ كل التوفيق. غير أن عبارات الدعم لا تكفي لكي تفي بولايتها. وعملاً بالقرار 2720 (2023)، من الضروري أن تتوفر لها الموارد اللازمة وأن تستفيد من تعاون طرفي النزاع.

ونشاطر المحكمة قلقها بشأن مصير الرهائن الذين اختطفوا خلال هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراحهم فوراً وإلى السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إليهم. وتود سلوفينيا أن تؤكد على استقلال المحكمة وأن تعرب عن دعمها الواضح والقوي لعملها.

وفيما يتعلق بالتدابير التحفظية، نود أن نشدد على أن الالتزامات بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها هي التزامات ذات حجية مطلقة تجاه كافة الأطراف وأن لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية مصلحة قانونية في ضمان الامتثال لأحكامها. ويشمل ذلك الأمر الصادر عن المحكمة بالتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، فإننا نتحمل مسؤولية إضافية عن تنفيذ هذا الأمر.

لقد كانت الأونروا، منذ إنشائها في عام 1949، شريان حياة لملايين الفلسطينيين في مختلف مجالات المساعدة التي تقدمها: التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية وتحسين الهياكل الأساسية والمخيمات والتمويل البالغ الصغر والمساعدة الطارئة - بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح. كما شكلت الأونروا، من خلال تقديم خدماتها وإدارة مرافقها، بصيص أمل ومصدراً لتوفير المواد الأساسية لأجيال من اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية. وقد العديد من موظفيها أرواحهم أثناء خدمتهم الوكالة والأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء الادعاءات بأن عددا من سكان غزة الموظفين لدى الأونروا كانوا متورطين في الهجوم المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وترحب سلوفينيا بالاستجابة السريعة من جانب الأمين العام والمفوض العام للأونروا بإجراء تحقيقات داخلية ومستقلة، فضلا عن المراجعة التي طلبها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بهذه الادعاءات. ونتطلع إلى التوصل لنتائج سريعة للتحقيقات وتوصيات بشأن كيفية تحسين عمل الوكالة.

وفي الوقت نفسه، تؤكد سلوفينيا دعمها المستمر للعمل الهام الذي تقوم به الأونروا بوصفها شريان حياة للملايين من الناس في

نهادها. وسيكون نجاح هذه المفاوضات خطوة إيجابية وهامة جدا. وتقدر إكودور جهود المشاركين في هذه المفاوضات وتدعمها، فضلا عن جهود جميع الأطراف الفاعلة التي تسهم، بطريقة أو بأخرى، في تحسين الحالة الإنسانية واستعادة السلام.

أخيرا، تكرر إكودور التزامها بالعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي وعادل للطرفين، يقوم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

**السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته. ومع كل إحاطة يتلقاها مجلس الأمن، نسمع أن الحالة المتردية بالفعل في غزة لا تتفك تتدهور أكثر فأكثر.

وفي الأسبوع الماضي، تكلمت وزيرة خارجية بلدي باستضافة في هذه القاعة (انظر S/PV.9534) عن ضرورة وقف إطلاق النار لوضع حد للمعاناة الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية وإعادة الرهائن إلى ديارهم وحماية غزة وإسرائيل من الهجمات والدمار ووضع خطة لإيجاد حل سياسي قائم على وجود دولتين وما إلى ذلك. ونقدر جهود جميع الدول والقادة الذين يحاولون تأمين هدنة إنسانية تقضي إلى وقف دائم للأعمال العدائية. ونحن بحاجة إلى هذه الهدنة الآن.

أود اليوم أن أفكر مليا في موضوعين يتصدران المناقشات حاليا فيما يتعلق بغزة وهما: احترام القانون الدولي وحالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ستظل سلوفينيا داعما قويا للقانون الدولي. واحترام القانون الدولي ووجود نظام قانوني دولي قوي هما أفضل الضمانات لصون السلام والأمن الدوليين. هكذا، نفهم مصطلح "النظام الدولي القائم على القواعد" الذي كثيرا ما يحلو لنا الاستشهاد به. ويشمل الالتزام الثابت بالقانون الدولي احترام قرارات المحاكم والهيئات القضائية الدولية والامتثال لها. وترحب سلوفينيا بالأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، والذي يشير باتخاذ تدابير تحفظية. إن أوامر المحكمة نهائية وملزمة. ولذلك، نتوقع تنفيذها بشكل سريع وكامل وندعو إلى ذلك.

مجلس الأمن لذلك الشهر. ويمكن جوهر سيادة القانون في أنه ما من أحد فوق القانون؛ ومن ثم يجب أن يمثل الجميع للقانون. ويشكل ذلك أحد المبادئ العالمية الأساسية للمجتمع الدولي، ولن يتسنى أبداً صون السلم والأمن الدوليين بدون التقيد بالقانون الدولي بحسن نية. ويشمل ذلك احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني، وبطبيعة الحال، أوامر محكمة العدل الدولية وأحكامها.

وفي ذلك الصدد، من المؤسف جداً أن بعض البلدان لم تحترم جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية. ولكي يتسنى تحقيق السلام القائم على سيادة القانون، يجب على كافة البلدان أن تلتزم بالقانون الدولي وتتقيد حقا بقرارات المحاكم الدولية، سواء أعجبتها أم لم تعجبها. والتزامنا بسيادة القانون، فضلاً عن دعمنا لدور محكمة العدل الدولية، لا يتزعزع.

وبما يتفق مع القرارين الأخيرين لمجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023)، تحت اليابان كافة الأطراف على الامتثال للقانون الدولي، وبالتالي تهدئة الحالة سعياً للتوصل إلى وقف محتمل لإطلاق النار، مما قد يمهّد الطريق لتحقيق السلام الدائم.

وعلى الرغم من فقدان الأمل الظاهر في اللحظة الراهنة، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل جنباً إلى جنب في سلام وكرامة، لا يزال هو المسار الوحيد القابل للتطبيق لكلا الشعبين. وستواصل اليابان بذل قصارى جهدها للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

وأخيراً، أود أن أتطرق إلى أحد أكبر التحديات الراهنة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في غزة. إن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء التورط المزعوم لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الهجوم الإرهابي الذي شُن على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ونذكر أن العديد من موظفي الأونروا قد كرسوا أنفسهم لتقديم المساعدات الإنسانية لغزة، وأن أكثر من 150 موظفاً ضحوا بحياتهم. وتحت اليابان بقوة الأمم المتحدة والأونروا على إجراء تحقيق سريع وكامل في

غزة وخارجها. إن الأونروا هي أكبر منظمة إنسانية في غزة، وما من بديل صالح لعملها في غزة. وثمة أهمية بالغة لأن تتمكن من العمل خلال الأسابيع والأشهر المقبلة لتنفيذ الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية.

**السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أقدم بدوري بالشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

يوم الجمعة، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرها بشأن التدابير التحفظية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة. وفي غضون ذلك، ومن دون اتخاذ قرار نهائي بشأن ما إذا كانت إسرائيل تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية، أمرت محكمة العدل الدولية، في جملة أمور، إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية والتحريض عليها والتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. والأمر المتعلق باتخاذ تدابير تحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الدولية الرئيسية للأمم المتحدة، ملزم قانوناً لطرفي النزاع. ولذلك يجب التقيد به بحسن نية.

والأهم هو ما إذا كان بإمكاننا أن نحدث أثراً على أرض الواقع من خلال اغتنام هذا الزخم. وما فتئت اليابان تبذل مساعيها الدبلوماسية المخلصة لتحسين الحالة الإنسانية الكارثية الراهنة في قطاع غزة. ويتعين علينا أن نواصل التصدي لمختلف التحديات في الميدان بطريقة شاملة.

وتتشدّد محكمة العدل الدولية على أن جميع أطراف النزاع في قطاع غزة ملزمة بالقانون الدولي الإنساني، كما تشعر المحكمة بقلق بالغ إزاء مصير الرهائن الذين تحتجزهم حركة حماس وغيرها من الجماعات وتدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. وتكرر اليابان تلك الدعوة بقوة وتجدد إدانتها القاطعة لأعمال الإرهاب الوحشية التي ترتكبها حركة حماس وغيرها من الجماعات. ونحث إسرائيل كذلك على أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فيما تمارس حقها في الدفاع عن نفسها وشعبها.

وقبل عام، في كانون الثاني/يناير 2023، عقدت اليابان مناقشة مفتوحة بشأن سيادة القانون (انظر S/PV.9241) بصفتها رئيسة

في الجلسة، بمن فيهم وفد بلدي، دعواتها إلى توسيع نطاق المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق حل الدولتين. ويجب أن تشكل التدابير التحفظية التي أشارت بها محكمة العدل الدولية رادعا لأي تدهور آخر للحالة المروعة بالفعل في غزة. وستواصل جمهورية كوريا رصد سير القضية عن كثب.

لقد حافظت جمهورية كوريا، على مدى عقود، على علاقات ودية مع كل من إسرائيل وفلسطين. ويعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوريا وإسرائيل إلى أكثر من ستة عقود. وفي تلك الأثناء، التزمنا التزاما قويا بحل الدولتين، تمشيا مع تطلعات الفلسطينيين، وقدمنا قدرا كبيرا من المساعدات الإنسانية والإنمائية لفلسطين واللاجئين الفلسطينيين لسنوات عديدة. وتضاعفت مساهماتنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هذا العام أربع مرات مقارنة بالعام الماضي.

ومن المحزن أن نشهد دورة العنف المفرط تلك وتزايد انعدام الثقة بين صديقنا، إسرائيل وفلسطين. وإذ نشهد الآن تلك الكارثة المنقطعة النظير في غزة، ندرك جميعا أن الوقت قد حان لإنهاء العداء المستمر بين إسرائيل وفلسطين، الذي أسفر عن قدر لا يسبر غوره من البؤس والحزن والخوف والغضب والمهانة في المنطقة.

وبطبيعة الحال، لم يكن إيجاد حل للنزاع بالمهمة الهينة. ولذلك يجب على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف بشكل أكثر استباقية وقوة لوضع حد للنزاع ورسم الطريق للمضي قدما، استنادا إلى الأرضية المشتركة القوية التي تتشاطرها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المعرب عنه في المناقشة المفتوحة التي أجريت في الأسبوع الماضي.

وكما أكد الأمين العام غوتيريش من جديد في تلك المناقشة، لا يمكن تحقيق النهاية الدائمة للنزاع إلا من خلال حل الدولتين. ونرى أن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية يمكن أن يشكل أساسا حيويا لا لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية المقدمة للفلسطينيين في غزة فحسب، بل ولاستئناف المفاوضات الصادقة بغية تحقيق حل الدولتين.

ذلك الصدد واتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك تعزيز الحوكمة داخل الأونروا، حتى تتمكن من القيام بالدور الذي ينبغي أن تؤديه بثبات.

**السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أنا أيضا أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام مارتين غريفيث على إحاطته.

الواقع أن الأزمة الإنسانية تتفاقم يوما بعد يوم أمام أعيننا. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد دعم جمهورية كوريا الكامل والمستمر للأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها سيغريد كاغ التي عينت مؤخرا كبيرة لمنسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة.

وأود أن أؤكد أن جمهورية كوريا تحترم دور محكمة العدل الدولية بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتحيط علما بالأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير بشأن طلب جنوب أفريقيا الإشارة بتدابير تحفظية. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة لم تتحقق من وقوع أي انتهاكات للالتزامات بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لكن مما إذا كانت الظروف تتطلب الإشارة بتدابير تحفظية، وهو ما أوضحته المحكمة على النحو الواجب. وقد أشارت المحكمة إلى أن أوامرها المتعلقة باتخاذ تدابير تحفظية لها أثر ملزم. ويحدونا أمل قوي في أن تتخذ إسرائيل، وفقا للأمر الصادر عن المحكمة، تدابير فورية وفعالة، لا سيما لتمكين تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة.

وكما أكدت محكمة العدل الدولية، فإن جميع أطراف النزاع المسلح ملزمة بالقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك السياق، يجب على حركة حماس وغيرها من الجماعات أن تطلق سراح جميع الرهائن على الفور وبدون شروط مسبقة.

وعلاوة على ذلك، يجب إدانة جميع الهجمات الإرهابية والتقارير عن أعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر إدانة لا لبس فيها وإجراء تحقيق كامل فيها، كما يجب محاسبة مرتكبيها.

في الأسبوع الماضي، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في غزة (انظر S/PV.9534)، وكررت الغالبية العظمى من المشاركين

و 2720 (2023) تنفيذا كاملا، ويجب أن تتعاون إسرائيل تعاوناً كاملاً من خلال إزالة العقبات التي تحول دون وصول الإمدادات على جميع المستويات، وفتح جميع طرق الوصول البرية والبحرية والجوية، وتوفير الحماية الفعالة للمنظمات الإنسانية وموظفيها. ونؤيد اتخاذ المجلس مزيداً من الإجراءات لإزالة العقبات التي تعترض الإغاثة الإنسانية.

ويشكل الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الأسبوع الماضي باتخاذ تدابير مؤقتة استجابة قوية لاهتمام المجتمع الدولي العام بحماية المدنيين، وتهدة الحالة الإقليمية، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة. ويجب تنفيذ تلك التدابير المؤقتة بسرعة وفعالية.

ويجب أن نعزز بثبات تنفيذ حل الدولتين، وهو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. ويجب أن تتوقف إسرائيل فوراً عن تقويض أساس حل الدولتين، وتشريد سكان غزة قسراً، وتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية، وتنفيذ عمليات التفتيش والاعتقال بحق الفلسطينيين وشن هجمات ضدهم. وتدعو الصين إلى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لإعادة تشكيل عملية متعددة الأطراف ذات مصداقية. وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، يكون أوسع نطاقاً وحجماً وفعالية بغية وضع جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ حل الدولتين في أقرب وقت ممكن. وندعم منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وقد أخطأنا علماً بالاتهامات المتعلقة بالتورط المزعوم لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، ونؤيد إجراء الأمم المتحدة لتحقيق مستقل ونزيه وموضوعي. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن الحالات الفردية ينبغي ألا تصرف الانتباه عن الحالة في غزة والجهود الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية. والأونروا، التي أدت دوراً لا غنى عنه ولا بديل له في التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة، هي أمل مليوني شخص في غزة للبقاء على قيد الحياة. وينبغي ألا نتجاهل عمل الأونروا برمته بناءً على أفعال عدد قليل من الأفراد، ولا ينبغي لنا أن

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الجزائر على مبادرتها بطلب عقد جلسة اليوم، وأشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

لقد مر أكثر من ثلاثة أشهر على اندلاع هذه الجولة من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ولا تزال الحرب مستعرة، والكارثة الإنسانية مستمرة في التفاقم. وفي مواجهة الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والانتهاكات المتكررة للحد الأدنى من كرامة الإنسان وأخلاقه وضميره، والأخطار الهائلة التي تهدد السلم والأمن الإقليميين، يزداد صوت المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة قوة، واتخذت محكمة العدل الدولية أيضاً إجراءات قوية.

ولا يملك مجلس الأمن بديلاً باستثناء اتخاذ مزيد من الإجراءات على وجه السرعة، مع التحلي بأكبر قدر من المسؤولية وأقوى تصميم على حماية العدالة وإنقاذ الأرواح وتحقيق السلام. ويجب أن نضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار بأقصى قدر من الاستعجال. لقد كان هناك منذ وقت طويل توافق آراء كبير في المجتمع الدولي على وقف فوري لإطلاق النار، ومن المؤسف أن بلداً معيناً استمر في عرقلته بموقف سلمي. ولا يمكن تحقيق أمن حقيقي بالوسائل العسكرية، ولن يؤدي القتال الذي طال أمده في غزة سوى إلى وقوع مزيد من الخسائر وعدم الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع، مما يزيد من تقويض السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن يتخذ المجلس إجراء قوياً لتركيز جميع الجهود الدبلوماسية على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. وينبغي أن توقف إسرائيل فوراً هجماتها العسكرية العشوائية وتدميرها غزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع امتداد الصراع في غزة إلى المنطقة ككل، بما في ذلك البحر الأحمر.

ونحث جميع الأطراف على التحلي بالهدوء وضبط النفس والامتناع عن القيام بأعمال قد تفاقم الحالة. ويجب أن نتخذ إجراءات عملية للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية، التي لم يسبق لها مثيل، في غزة. وقد أصدر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تحذيراً من أن الظروف في غزة تشبه جحيماً حقيقياً. ويجب تنفيذ القرارين 2712 (2023)

- وإنهاء القصف على الخط الأزرق مع لبنان والغارات التعسفية على الأراضي السورية. ففي نهاية المطاف، بدون وقف الأعمال القتالية، لن يتسنى ضمان وصول المساعدات الإنسانية الهادفة إلى جميع المحتاجين، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وإعادة إحياء عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية على أساس معترف به دولياً.

وقد قلنا مراراً وتكراراً علناً إن الهجوم على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي قتل فيه مدنيون إسرائيليون، يستحق أشد الإدانة، ولكن لا يمكنه ولا ينبغي أن يصبح ذريعة لتبرير فرض العقاب الجماعي على ملايين الفلسطينيين أو لاتخاذ إجراءات قد تهدد بزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وعلى خلفية الحالة الإنسانية المأساوية، تردد صدى القرار الذي اتخذته عدد من الجهات المانحة الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بتعليق تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في سياق الاشتباه في تورط موظفيها في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا السياق، نشاطر قيادة الأمانة العامة موقفها بشأن أهمية إجراء تحقيق شامل وشفاف في الادعاءات. وفي نفس الوقت، من المهم ضمان أن يأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة من الفلسطينيين وكذلك من إسرائيل. ولكن، ينبغي ألا تستخدم هذه الحالة كذريعة للعقاب الجماعي لملايين الفلسطينيين المحتاجين والآلاف من موظفي الوكالة الذين أدوا واجباتهم بإخلاص على مدى 75 عاماً من وجودها. إن الشكوك حول 12 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا يمكن ولا ينبغي أن تستخدم لتشويه سمعة هيكل الوكالة بأكملها أو تقويض عملياتها الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لدعم ما يقرب من 6 ملايين فلسطيني في الأرض المحتلة والبلدان العربية المجاورة. وقد قالت إدارة الأونروا إنه نظراً لوقف التمويل من الجهات المانحة الرئيسية - وهو القرار الذي تثير دوافعه عدداً من الأسئلة بالنسبة لنا - فإن الوكالة، التي تعاني أصلاً من نقص مزمن في التمويل، لن تتمكن من العمل في قطاع غزة والمنطقة ككل بعد شباط/فبراير من هذا العام. ولا يمكننا أن نسبح بحدوث ذلك.

نوقف دعم الأونروا في وقت تشدد فيه الحاجة إليه، مما يعني قطع شريان الحياة عن شعب غزة والتسبب في إنزال عقاب جماعي إضافي على الشعب الفلسطيني. إننا ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة الرئيسية، إلى إعادة النظر في قراره بوقف تمويل الوكالة، حرصاً على حياة سكان غزة ولضمان الإغاثة الإنسانية الشاملة، ومواصلة دعم عمل الأونروا أثناء التحقيق.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر السيد مارتن غريفيث على تقييمه الموضوعي للحالة الكارثية في قطاع غزة. وقد أيد الاتحاد الروسي مبادرة الجزائر بطلب عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

إن النزاع مستمر منذ ما يقرب من أربعة أشهر. وأرقام الخسائر والدمار الكبيرة، التي نذكرها جميعاً، غنية عن البيان. فقد سقط أكثر من 26 000 شخص، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا للقصف العشوائي والأعمال العسكرية العنيفة. وأصيب ما لا يقل عن 65 000 شخص بجروح، وأصبح 80 في المائة من مجموع سكان قطاع غزة مشردين داخلياً. ونظراً لعدم وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى شمال القطاع وجنوبه، ولا سيما إلى خان يونس، حيث يحاصر الجيش الإسرائيلي مستشفى الأمل لليوم الثامن على التوالي، بالإضافة إلى ما أفيد عن تدمير واسع النطاق لما يصل إلى 50 في المائة من الهياكل الأساسية المدنية وأخطار المجاعة وأوبئة الأمراض المعدية المميتة بالقدر نفسه التي تخيم الآن على غزة، لتكلمت قيادة الأمم المتحدة بالإجماع وعلى جميع المستويات عن الحاجة الحتمية إلى وقف عاجل وشامل لإطلاق النار كشرط مسبق لتقديم المساعدة الإنسانية عند المستوى اللازم.

ومن جانبنا، ما فتئنا ندعو باستمرار وثبات إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. إننا نتكلم عن وقف إطلاق النار أولاً وقبل كل شيء في قطاع غزة، ولكن أيضاً عن إنهاء عاجل للغارات المسلحة التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية - وقد انتشرت بالفعل صور اقتحام المستشفى في جنين في جميع أنحاء العالم

ولا تزال النهج المبدئية للاتحاد الروسي إزاء الجولة الحالية من المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية كما هي. فمطلبنا الرئيسي هو وقف فوري لإطلاق النار كتدبير أساسي لضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن. وإلى جانب ذلك، يتضح لنا أن دوامة العنف في غزة والضفة الغربية ستستمر إلى أن تتم معالجة سنوات الظلم الكامنة وراء الصراع، ويتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة في إقامة دولة مستقلة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. فذلك النهج المتوازن، القائم على القانون الدولي، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم. وستواصل روسيا بذل كل ما في وسعها للإسهام في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وتعزيز عملية التسوية في الشرق الأوسط، بالتعاون مع بلدان المنطقة وبالتنسيق مع الوسطاء الآخرين ذوي النوايا الحسنة. وكما كان الحال من قبل، لا نزال منفتحين لمناقشة المبادرات ذات الصلة كجزء من عملنا الجماعي في الأمم المتحدة.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته الرصينة.

يساور مالطة قلق بالغ إزاء الأثر المستمر والشديد للصراع في إسرائيل وغزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة على السكان المدنيين والاستقرار الإقليمي. ويظل وقف إطلاق النار الدائم أمراً بالغ الأهمية، لأنه السبيل الوحيد لضمان استجابة إنسانية فعالة في جميع أنحاء غزة مع تخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأعمال الإرهاب. وندين مرة أخرى هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار إطلاق الصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ومن دون شروط، وفقاً للقرار 2712 (2023).

وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي وندعو إلى التحقيق فيها. ويساورنا القلق كذلك إزاء الادعاءات المتعلقة بتورط موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

في ظل هذه الظروف، يثير الخطاب الاستقرازي لعدد من ممثلي القيادة الإسرائيلية جزعاً بالغاً. فهم لا يدعون إلى مواصلة العملية العسكرية في قطاع غزة فحسب، بل إلى إنهاء وجود الأونروا هناك والتهجير القسري للفلسطينيين من منازلهم، وهو سيناريو يجب تجنبه بأي ثمن. ويجب أيضاً أن يتوقف فوراً العنف المتصاعد الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اليهود في الضفة الغربية. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن، في ظل هذه الظروف، من اعتماد منتج واحد يدعو إلى إنهاء العنف بسبب موقف أحد الوفود، وهو الولايات المتحدة، الذي عرقل جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى وقف إراقة الدماء في الأراضي المحتلة وأعطى إسرائيل تفويضاً مطلقاً لمواصلة عقابها الجماعي للفلسطينيين.

وقد سمح عجز المجلس، بدوره، وعدم قدرته على اتخاذ إجراء جماعي شامل للجولة الحالية من العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة بأن تؤدي إلى امتداد المادي للصراع إلى المنطقة بأسرها. إن الأعمال العدوانية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، زميلينا في المجلس، في البحر الأحمر تذكرنا بأسوأ لحظات قصف منظمة حلف شمال الأطلسي الوحشي وغير القانوني ليوغوسلافيا وأفغانستان والعراق وليبيا وسورية، إذ أنها تستغل بلا خجل روايات مكافحة الإرهاب وما يسمى بالحق في الدفاع عن النفس. إننا ندين إدانة قاطعة العدوان على اليمن، الذي تم من دون تفويض مناسب من مجلس الأمن. ونؤكد مرة أخرى أن أعمال واشنطن ولندن غير القانونية والاستقرازية تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين وتقوض النظام العالمي القائم على سيادة القانون الدولي والدور المركزي للأمم المتحدة.

ومع ذلك، نشيد بالموقف النشط للأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، التي لا ترغب في الوقوف مكتوفة الأيدي لتتفرج على التطهير العرقي لغزة من قبل الإسرائيليين تحت مظلة الولايات المتحدة. كما إن محكمة العدل الدولية لم تقف مكتوفة الأيدي. ففي 26 كانون الثاني/يناير، أصدرت أمراً باتخاذ تدابير مؤقتة، أمرت إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتنثال للالتزامات الواقعة بالفعل على عاتقها بموجب القانون الدولي.

الأسلحة والتوغلات العسكرية والغارات المخطط لها وعنف المستوطنين والاعتقالات الجماعية بإشغال المزيد من عدم الاستقرار. ويجب أيضا التصدي لعنف المستوطنين الإسرائيليين وعدم السماح باستمراره مع الإفلات من العقاب. وتؤكد مالطة من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نرفض وندين أي تهجير قسري للفلسطينيين من أراضيهم أو منازلهم، بما في ذلك في غزة.

ويجب أن يشمل بناء أساس موثوق به للسلام والأمن في المستقبل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين وجود سلطة فلسطينية شرعية يكون بوسعها، بعد تعزيزها وتنشيطها، التمكين من أعمال الحوكمة الفعالة تماشيا مع حل الدولتين وعلى أن تكون غزة جزءا من دولة فلسطينية مستقلة.

في الختام، تؤكد مالطة التزامها بالسلام الدائم والمستدام في الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته.

تشدد فرنسا على ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وعلى ضرورة أن يدين المجلس الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس وجماعات إرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك جميع أعمال العنف الجنسي والجنساني. وبمبادرة من فرنسا وبلدان أوروبية أخرى، فرض الاتحاد الأوروبي نظام جزاءات على حماس.

إن الجهود المبذولة على أرض الواقع للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار أصبحت الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويجب على إسرائيل أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني الذي يتطلب تنفيذ المبادئ الواضحة المتمثلة في التمييز والضرورة والتناسب والحيطة في كل الأوقات وفي جميع المناطق. وقد شدد السيد غريفيث على أنه سيكون من الأهمية بمكان تذليل جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية والتنفيذ الكامل للقرارين 2712 (2023)

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الهجمات. ونرحب بالإجراء السريع الذي اتخذته الأمين العام والمفوض العام لازاريني في ذلك الصدد ومنتظر نتيجة التحقيق. ويجب مساءلة أي موظف متورط. غير أننا نشدد على أن دور الأونروا يظل لا غنى عنه، لا سيما في غزة خلال الأزمة الحالية. فمن الضروري أن تتلقى الأونروا التمويل الذي تحتاج إليه لمساعدة المدنيين، باعتبارها واحدة من شرايين الحياة الإنسانية الوحيدة لأكثر من مليوني فلسطيني محاصرين في غزة.

وكما سمعنا بالأمس من السيدة سيغريد كاغ واليوم من السيد غريفيث، فإن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال كارثية. وقد أصبح الموت والدمار والمرض والتشريد وخطر المجاعة واقعا يوميا لملايين المدنيين، بمن فيهم مئات الآلاف من النساء والأطفال. ولا يمكن توفير البيئة لاستجابة إنسانية ضرورية وذات مغزى وفعالة في جميع أنحاء غزة إلا بالوقف العاجل للأعمال العدائية. ونود أن نشدد على أن على جميع الأطراف التزاما قانونيا، على النحو المحدد بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بحماية المدنيين. وإسرائيل مطالبة كذلك بتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق، على النحو المنصوص عليه أيضا في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

وعلاوة على ذلك، ذكرت المحكمة، في الأمر المتعلق بالتدابير المؤقتة الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، أنه يجب على إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير لمنع قتل الفلسطينيين في غزة أو التسبب في أذى بدني أو عقلي لهم وأن تمكن توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية في قطاع غزة. وتعيد مالطة تأكيد دعمها القوي لدور محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للنظام المتعدد الأطراف، وتشدد على أن قراراتها ملزمة ويجب احترامها. ونتوقع تنفيذ الأمر تنفيذا كاملا وفوريا وفعالا.

ومما يؤسف له أن التهديد بالتصعيد خارج غزة أصبح حقيقة واقعة. وفي الضفة الغربية المحتلة، يهدد استمرار تكثيف تبادل

في هذا الصدد وستواصل الوفاء بمسؤوليتها عن الإسهام في تحقيق الأمن البحري في البحر الأحمر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الجزائر على طلبها عقد جلسة اليوم كمتابعة للأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن خالص شكرنا لجنوب أفريقيا على ما مارسته من قيادة أخلاقية وعلى هذه المبادرة، التي حظيت بتأييد ساحق من الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤخرا في مؤتمر قمة كمبالا لحركة بلدان عدم الانحياز، حيث رحب 120 عضوا بالإجماع بجهود جنوب أفريقيا. وأعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته الرصينة بشأن أسوأ كارثة إنسانية من صنع الإنسان ومن صنع الاحتلال في التاريخ الحديث وعلى جهوده الدؤوبة وجهود الأمين العام والأمم المتحدة بشكل عام، ولا سيما موظفيها العاملين في المجال الإنساني في الميدان، لوضع حد لهذه الكارثة.

لقد وجهت محكمة العدل الدولية توبيخا مدويا للذين يزعمون أن قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل لا أساس لها ولا سند. ورفضت المحكمة أيضا الفرضية القائلة بأن إسرائيل، بطابعها، يمكن أن تكون بطريقة ما فوق القانون ولا يمكن اتهامها بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وأحث الذين أعربوا عن غضب في غير محله على أن يغيضوا من الجريمة، وليس الاتهام، ومن الواقع الميداني، وليس من الكلمات المستخدمة لوصفه. لقد شهدنا ما يكفي من العنصرية والاستعلاء والإفلات من العقاب.

وعلينا أن نظهر الإنسانية الآن، في أعقاب ما خلصت إليه المحكمة بشأن معقولة حق الفلسطينيين في قطاع غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية ومحاولات الإبادة الجماعية والتحريض على

و 2720 (2023). وستواصل فرنسا تضامنها مع الفلسطينيين في غزة. ونحن نقدم لهم مساعدات ملموسة - فنحن نوفر المعدات الطبية والرعاية الطبية، بالتعاون مع مصر، ونُنزل إمدادات إنسانية بالمظلات لغزة بمساعدة الأردن.

إن التقارير عن المشاركة المزعومة لموظفين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر خطيرة للغاية ويجب أن تلقي التحقيقات التي بدأت في الأيام القليلة الماضية الضوء على ما حدث وأن تسفر عن تدابير ملموسة. ولم تُجدول فرنسا أي تمويل للوكالة للنصف الأول من عام 2024 وستقرر كيفية المضي قدما عندما يحين الوقت، مع ضمان تلبية جميع مطالبها المتعلقة بالشفافية والأمن فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها.

أحاطت فرنسا علما بعناية بقرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية. ولنلتزم التزاما راسخا بالامتنال للقانون الدولي ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة بمحكمة العدل الدولية ودعمنا لها.

وعلى الجبهة السياسية، فإن حل الدولتين هو التسوية الوحيدة التي من شأنها أن تمكن من تحقيق سلام عادل ودائم. ويجب أن نعمل على إقامة دولة للفلسطينيين. وثمة دور حاسم للسلطة الفلسطينية في تلك العملية في الضفة الغربية وغزة، التي ينبغي أن تكون جزءا من الدولة الفلسطينية. وتدين فرنسا سياسة الاستيطان التي تنتفها إسرائيل وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، فضلا عن عقد مؤتمر يوم الأحد الماضي في القدس، شجع المشاركون فيه على بناء المستوطنات في غزة وعلى طرد السكان الفلسطينيين في غزة خارج أراضيهم. ونود الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية ذكرت أن إسرائيل يجب أن تتخذ كل التدابير الممكنة لمنع مثل هذا العمل والمعاقبة عليه.

أخيرا، فإن منع اندلاع نزاع إقليمي مسألة ملحة. ويتطلب تحقيق الاستقرار في لبنان وفي المنطقة امتثالا كاملا من جميع الأطراف للقرار 1701 (2006) بمساعدة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وستساعد فرنسا في تهيئة الظروف لوقف التصعيد بشكل دائم

إسرائيل الحصار، وتسببت في حدوث المجاعة وهيات الظروف لانتشار الجفاف والأمراض الوبائية، بما في ذلك بين الأطفال. وقد دعا المجلس والمحكمة إلى وقف التحريض على الجرائم الفظيعة ومحاسبة المسؤولين عن هذا التحريض. وبدلاً من ذلك، ضاعفت إسرائيل ذلك التحريض. وشارك اثنا عشر وزيرا من حكومة نتنياهو في مؤتمر لإعادة استعمار غزة والتخلص من الفلسطينيين هناك، استمرارا لسياسة طويلة الأمد لتهجير الشعب الفلسطيني واستبداله. وهتف المئات ورقصوا احتفالاً بارتكاب مثل هذه الجرائم.

وأكدت المحكمة مسؤوليتها في تدابيرها التحفظية. وبغية تنفيذ تلك التدابير التحفظية، لا بد من وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن العبء يقع على عاتق إسرائيل لتنفيذ التدابير التحفظية الستة، فإن المجلس لا يضطلع بمسؤوليته عن اتخاذ قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار، بغية السماح بتنفيذ العمل والتدابير التحفظية التي أمرت بها المحكمة. متى سيتصرف المجلس وفقا لذلك - إذا كان جادا حقا في احترام التزاماته بتنفيذ حكم المحكمة؟ ويتطلب القيام بذلك وقف إطلاق النار حتى تتمكن إسرائيل - بغض النظر عما إذا كانت قادرة على ذلك أم لا - من تنفيذ تلك التدابير، ولكن فقط إذا أراد المجلس مساعدة إسرائيل على اعتماد وقف لإطلاق النار حتى لا يكون لديها عذر لعدم تنفيذ التدابير التحفظية الستة التي أمرت بها المحكمة.

ماذا نفعل عندما ترتكب الفظائع، عندما لا تكون جزءا لا يتجزأ من أساليب الحرب التي تستخدمها السلطة القائمة بالاحتلال فحسب، بل سياستها الأساسية؟ يجب أن نضع حدا لها. ومنذ اليوم الأول، قلنا إن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بوقف إطلاق النار، وما زلنا نكرر كلمة "وقف إطلاق النار". وقال الأمين العام: "أحتاج إلى ثلاثة أشياء: وقف إطلاق النار، ووقف إطلاق النار، ووقف إطلاق النار". وكرر السيد مارتن غريفيث نفس الشيء. وتقول كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة إنها لا تستطيع تنفيذ ما يجب تنفيذه دون وقف لإطلاق النار. ومع ذلك، ها هو مجلس الأمن، بعد 115 يوما من هذه الحرب الإجرامية البغيضة ضد شعبنا في قطاع غزة. وقتل ما لا يقل عن 15 500 طفل بينما كنا نناقش هنا، شهرا بعد شهر. وقتل أكثر من

ارتكاب الإبادة الجماعية والتواطؤ في الإبادة الجماعية والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية. وينبغي أن تكون هذه المعقولة وحقيقة أن الإبادة الجماعية جارية بالفعل - وليس الاتهام بالإبادة الجماعية ضد إسرائيل - هي الشيء الذي يجعل النوم بجافي أعينا. وأنصح جميع زملائي، بمن فيهم بعض المتمسكين جدا بما لم يرد في التدابير التحفظية، بأن يركزوا على التدابير التحفظية الستة التي اعتُمدت. إنهم ليسوا بحاجة لأن يكونوا ملكيين أكثر من الملك. فحتى القاضي المخصص من إسرائيل صوت مؤيدا لاثنتين من التدابير التحفظية. ويجب علينا أن نقرأ الأمر وندرسه ونعيد قراءته لنعرف ما ينص عليه فعلا، وليس الأوهام في أذهان بعض الناس حول ما ليس فيه. ومن الواضح تماما أن التدابير التحفظية التي أمرت بها المحكمة ملزمة وأنه يجب على إسرائيل أن تمتثل لها.

لقد أدرك الجميع منذ فترة أن إسرائيل ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - سواء استخدمت هذه الكلمات بالضبط أم لا - بقصفها العشوائي الواسع النطاق الذي لا مثيل له في التاريخ الحديث، وبالتهجير القسري للسكان والاعتقالات التعسفية الجماعية والإعدام بإجراءات موجزة، بما في ذلك بحق النساء والأطفال الذين يلوحون بالرايات البيضاء. أضف إلى ذلك اقتحام مستشفى في جنين من قبل فرقة اغتيال مكونة من أشخاص، متكررين في زي مدنيين ومرضى وموظفين طبيين وشخص ذي إعاقة وأم تحمل رضيعا، بغرض إعدام ثلاثة رجال، من بينهم رجل مصاب بالشلل الجزئي كان يتلقى العلاج. وإن كان هناك من يعتقد أن سلوكا كهذا مقبول في أي ظرف من الظروف، فإننا نتخلى بذلك عن جميع القواعد وعن الحماية التي توفرها لنا جميعا.

إن إسرائيل، التي تثق في أن إفلاتها من العقاب سيمتد، تقود حربا وحشية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ أربعة أشهر حتى الآن. ولا بد لذلك من أن ينتهي.

وقد دعا المجلس والمحكمة إلى حماية المدنيين. وبدلاً من ذلك، تستهدفهم إسرائيل وتواصل هجماتها العشوائية الجماعية. وقد دعا المجلس والمحكمة إلى السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة. وبدلاً من ذلك، واصلت

بالحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وحق العودة، وتريد إسرائيل إنكار هذه الحقوق وحلها. ولأن الأمم المتحدة حددت متطلبات السلام العادل والدائم، واختارت إسرائيل التطهير العرقي والإبادة الجماعية بدلا من ذلك.

وقد سعت إسرائيل إلى وقف تمويل وكالات الأمم المتحدة، من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهاجمت جميع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية: مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية. وقد حرض وزير خارجيتها السابق ضد الأمين العام، واتهم وزير خارجيتها الحالي المفوض العام للأونروا بأنه مؤيد للإرهاب، وهو ادعاء شائن وحقيق. وقد شنت إسرائيل حملات ضد مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم السيدة لين هاستينغز والأمين العام، ورفضت منح تأشيرات لممثلي هيئات الأمم المتحدة عقابا لهم على تنفيذ ولاياتهم. وقد قتلت في هذا الهجوم أكثر من 150 من موظفي الأمم المتحدة، وهو أكبر عدد من الخسائر يقع بين موظفي الأمم المتحدة في أي نزاع منذ الحرب العالمية الثانية. وتحاول إسرائيل إزالة أي عائق أمام مخططها لتدمير فلسطين والشعب الفلسطيني وتهجيرهم قسراً واستبداله، وفرض السيطرة الكاملة من النهر إلى البحر، وتنفيذ مخططاتها الاستعمارية والاستعمارية. وفي التعامل مع الادعاءات الإسرائيلية ضد بعض موظفي الأونروا، ينبغي ألا تغيب تلك الحقائق أبداً عن بال المرء أو يغيب هدف إسرائيل المعلن - منذ سنوات - المتمثل في تفكيك الأونروا. لقد نجحوا مرة واحدة، خلال إدارة ترامب، في منع تمويل الأونروا لأكثر من ثلاث سنوات.

وهناك ادعاءات خطيرة، وهناك تحقيق جاد. ويجب التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ومن الواضح أن الأونروا والأمين العام ملتزمان بتلك المبادئ، وليس هناك ما يدعو إلى الشك في ذلك الالتزام. ولا يوجد سبب لاستباق نتيجة التحقيق أو اتخاذ تدابير ترقى فعلياً إلى مستوى العقاب الجماعي لـ 30 000 من موظفي الأونروا وملايين اللاجئين - المستفيدين من خدمات الأونروا.

26 000 فلسطيني في ظروف مروعة. وقد عاش ما مجموعه 2,3 مليون شخص في الجحيم كل يوم لمدة 120 يوماً، وسيطاردتهم هذا الجحيم لفترة طويلة بعد انتهاء هذا الهجوم. إنهم يحاولون خداع الموت مرارا وتكرارا، ويهرعون إلى بر الأمان مرارا وتكرارا، على الرغم من أنه لا يمكن العثور عليه في أي مكان، حتى يستجمع المجتمع الدولي العزم على إنقاذهم ووقف هذه الحرب وهذه الفظائع.

لقد صوت ثلاثة عشر عضوا في المجلس مؤيدين لوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وأيدت 153 دولة عضوا وقف إطلاق النار هذا في الجمعية العامة. ومع اعتراف محكمة العدل الدولية الآن بخطر الإبادة الجماعية، سيكون من الإجرام عدم اتخاذ إجراء لوضع حد لهذه الحرب الوحشية.

وقال نتنياهو "لن يوقفنا أحد - لا لاهاي، ولا محور الشر، ولا أي شخص آخر" - وقد تحدث كمجرم حرب حقيقي. إن كلماته المتعلقة بالإبادة الجماعية، التي اقتبسها المحكمة، شريرة. وأعمال الإبادة الجماعية التي يقوم بها شريرة. وعندما تقرر المحكمة الجنائية الدولية أخيرا الوفاء بولايتها، يجب أن يجد نتياهو مكانه في سجن في لاهاي، وليس في السلطة في إسرائيل. وقد أعربت جميع البلدان في جميع أنحاء العالم عن تأييدها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاستقلال الفلسطيني وحل دولتين. فماذا كان جواب نتياهو؟ لقد تفاخر بتخريب جهود السلام لعقود وبعرقلة الاستقلال الفلسطيني وحل الدولتين، وحرمان حتى شعبه من السلام والأمن. هذه هي خطته، وقد عمل على أساسها على مدى السنوات الـ 40 الماضية.

وتتحدى إسرائيل قرارات المجلس ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وهي في حرب مفتوحة ضد الأمم المتحدة. ولا يوجد بلد واحد على وجه الأرض قام بحملة علنية وبكل وقاحة ضد الأمم المتحدة. ونسأل لماذا تهاجم إسرائيل الأمم المتحدة؟ لأن الأمم المتحدة هي مصدر الأدلة على الجرائم الإسرائيلية، وإسرائيل تريد تشويه سمعة الشاهد لتدمير الأدلة. ولأن الأمم المتحدة تساعد الشعب الفلسطيني على البقاء على قيد الحياة والبقاء على أرضه، وإسرائيل تريد اقتلعه. ولأن الأمم المتحدة هي المحفل الذي تم فيه الاعتراف

تاريخ إسرائيل. والمساءلة وحدها هي التي يمكن أن تساعدنا على تصحيح المسار. وخريطة الطريق التي نتبعها واضحة: أوقفوا الإبادة الجماعية؛ أوقفوا إطلاق النار؛ العدالة؛ الحرية؛ والسلام، بهذا الترتيب. هذا هو السبيل الوحيد للخروج من هذا الجنون الوحشي. والشعب الفلسطيني لا يستحق أقل من ذلك. ولن يقبل بأي شيء آخر. العدالة هي ما حرموا منه لفترة أطول بكثير مما ينبغي. والحرية هي حقهم الطبيعي. والسلام هو هدفنا المشترك وأفقنا.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد ميلر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قامت منظمة إرهابية فعلية للإبادة الجماعية تعلن بصراحة وفخر عن خططها للإبادة الجماعية بارتكاب أعمال إبادة جماعية فعلية. وتواصل تلك المنظمة نفسها مهاجمة إسرائيل، واحتجاز الرهائن في ظروف وحشية، وتعلن بانتظام عزمها على تكرار فظائعها مراراً وتكراراً. بيد أن أيّاً من ذلك لم يستحق اهتماماً جاداً، ناهيك عن الإدانة، من جانب مجلس الأمن، أو أي شيء يقترب من الإدانة والاشمئزاز الذي ينبغي أن يستحقه ذلك في تقارير الأمم المتحدة.

وكانت الرسالة الموجهة إلى المواطنين الإسرائيليين والرهائن، لا من جانب بعض من خاطبوا المجلس فحسب بل من المجلس نفسه في كثير من الأحيان، هي: "إنسانيتمكم لا تهمنا. أنتم لا تستحقون الحماية". بدلاً من ذلك، نحن نشهد واقعاً مقلوباً بصورة فاضحة. فليست حماس هي التي تتهم بالإبادة الجماعية. وليس أنصارها في طهران وبريتوريا هم الذين يخضعون للمساءلة. بل إن البلد الذي يقع ضحية حملة الإبادة الجماعية التي تشنها حماس هو الذي يتعرض مراراً وتكراراً لاتهامات شائنة - وكلما كان ذلك أكثر تطرفاً كان أفضل - تركز على سرد قصة تختفي فيها حماس ببساطة من المشهد وإساءة معاملتها للمدنيين والبنية التحتية المدنية ووحشيتها المطلقة. وكون هذا النمط معتاداً لمجلس الأمن بتثويته ما يسمى بالواقع لا يجعله مقبولاً أخلاقياً، ولا يؤدي إلا إلى تفاقم الانفصال بين ما يقال كثيراً في هذه القاعة وما يحدث في الواقع الفعلي. إن الكذبة التي تقال 1 000 مرة ليست إلا كذبة.

والأونروا خير مثال على نجاح الأمم المتحدة. وبالنسبة لأولئك الذين يكتشفون الأونروا اليوم، فقد أنشأ الغرب الأونروا في عام 1949 لأن غالبية أعضاء الأمم المتحدة آنذاك صوتوا لها. إنها قصة نجاح رائعة لتعددية الأطراف. وينبغي لنا جميعاً أن نفخر بأن لدينا منظمة مثل الأونروا في منظومة الأمم المتحدة تقوم بعمل رائع في خدمة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين بطريقة إنسانية منذ 75 عاماً. ومن واجبنا الجماعي أن نحميها، وأن نمولها، وأن نسمح لها بالاضطلاع بولايتها الإنسانية، لا سيما في هذه الأيام. فمن غيرها في غزة من المؤسسات الإنسانية يمكنه تنفيذ ما شرعه الأعضاء في قراراتين لمجلس الأمن إن لم يكن ذلك الحشد من موظفي الأونروا الشجعان البالغ عددهم 13 000؟ ومن غيرهم يستطيع أن ينفذ ما يريد المجلس منهم أن يفعلوا، ولا سيما توزيع كمية هائلة من المساعدات الإنسانية والسماح لها بالوصول إلى كل ركن من أركان قطاع غزة؟ لا تقعوا في فخ الحكومة الإسرائيلية التي تريد تدمير الأونروا. لقد أوضحوا ذلك بجلاء على مر السنين. دافعوا عن هذه المنظمة الشجاعة، وهذا النموذج الرائع لتعددية الأطراف، وقصة نجاح الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يُحرم فيه الشعب الفلسطيني عمداً من متطلبات الحياة وما يحتاج إليه للبقاء على قيد الحياة في غزة، سيكون تقويض الأونروا غير إنساني وقاسياً وغير مسؤول. وبما أن جميع الأعضاء يدركون أهمية دور الأونروا ومساهماتها التي لا تقدر بثمن، فإنني على ثقة بأن أولئك الذين قرروا تعليق تمويلهم سيراجعون قرارهم على وجه السرعة. وقد ناشدنا المجلس بالأمس وأيدنا نداء الأمين العام إلى تلك الدول لإعادة النظر، لأن الأونروا تستحق أن يمولها أولئك الذين ما برحوا يؤدون عملاً رائعاً في التمويل على مدى سنوات عديدة. ولطالما أعربنا عن امتناننا للدول على سخائها في تمويل الأونروا.

والخيار واضح أكثر من أي وقت مضى. فإما أن تسمحوا لإسرائيل بتفكيك النظام القائم على القانون الدولي أو تتمسكوا بحكمه. لقد حان الوقت لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب. من الاستعمار إلى الفصل العنصري، ومن التطهير العرقي إلى الإبادة الجماعية، متى يحين الوقت لنقول لإسرائيل إن الكيل قد طفق؟ إن سياسة تملق إسرائيل قد وضعت السلطة في أيدي أكثر الحكومات استعلاء وعنصرية في

لقد صدر قرار المحكمة بشأن التدابير التحفظية قبل أقل من أسبوع. والمسألة معروضة على المحكمة. ولم يتم حتى الاستماع إلى الحجج المتعلقة بحيثيات القضية، ناهيك عن البت فيها. ومع ذلك، فقد انعقد المجلس بالفعل. وأطلقت بالفعل الادعاءات. وقد كُشف بالفعل عن الطابع التعسفي والمسيب لهذه العملية. إن المحاولة اليائسة لإلقاء اللوم هي مسرحية سياسية مكشوفة - حكم يبحث عن جريمة. ولذلك، بدا من المناسب وضع الأمور في نصابها الصحيح.

أولاً، إن جزم الممثل الفلسطيني بثقة كبيرة بأن المحكمة وجدت أدلة معقولة على الإبادة الجماعية مثال بارز على ذلك التشويه اليائس. إنه توصيف خاطئ بشكل صارخ لطابع مرحلة التدابير التحفظية من الإجراءات ولمصطلح المعقولة في الاجتهاد القضائي للمحكمة ولقرار المحكمة الفعلي. ولم يكن بوسع المحكمة أن تكون أكثر وضوحاً في أنها لم تتوصل ولم تستطع أن تتوصل في هذه المرحلة الأولية إلى أي استنتاج بشأن تهمة الإبادة الجماعية التي وجهتها جنوب أفريقيا.

إن إسرائيل وثقة من أن تشهير جنوب أفريقيا بإسرائيل سترفضه محكمة العدل الدولية في مرحلة النظر في الأسس الموضوعية للدعوى. وقد شجبت على نطاق واسع بالفعل دول عديدة معروفة عنها بالتزامها بسيادة القانون. ولكن المحكمة لم يكن لديها، في هذه المرحلة المبكرة من الإجراءات، أي سلطة للتوصل إلى استنتاجات بشأن الأسس الموضوعية، ولم تفعل ذلك.

وكما ذكرت المحكمة في الفقرة 30:

”ليس مطلوباً في هذه المرحلة من الإجراءات التأكد مما إذا كانت قد وقعت أي انتهاكات للالتزامات الإسرائيلية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. ولا يمكن للمحكمة أن تخلص إلى هذا الاستنتاج إلا في مرحلة النظر في الأسس الموضوعية لهذه القضية“.

وبعد ذلك، ولأنه من المحتمل أن تكون المحكمة قد أدركت أن البعض ربما يجد صعوبة في فهم تلك الفقرة، كررت المحكمة التأكيد في الفقرة 62، ثم مرة أخرى في الفقرة 84، على أن

نعم، إن معاناة المدنيين في هذه الحرب، لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، مأساوية. إنها تدمي القلب، لكن من المستحيل فهم هذه المأساة، ناهيك عن التصدي لها، من خلال تلفيق الواقع. وكما ذكرت إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، فإن إسرائيل ملتزمة، كما يجب، بالامتثال للقانون، وهي تفعل ذلك في مواجهة ازدياد حماس المطلق للقانون. إن إسرائيل ملتزمة، كما يجب أن تكون، بإظهار إنسانيتها. لكنها تفعل ذلك في مواجهة وحشية حماس المطلقة. وتلك الالتزامات لا تتزعزع وتوجد بشكل مستقل تماماً عن أي إجراءات تتخذها محكمة العدل الدولية. ولكن إذا لم يكن ازدياد حماس للقانون أبداً جزءاً من المناقشة، وإذا تم ببساطة تجاهل وحشيتها المطلقة تجاه المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن المدنيين الإسرائيليين، فإننا لا نتعامل مع الواقع المؤلم والمعضلات التي تواجهها إسرائيل. وسعيًا إلى تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين في مقابل ما يلحق بالمنظمة الإرهابية الخارجة عن القانون والتي تسعى إلى تعظيم ذلك الضرر إلى أقصى الحدود، فإننا نتعامل مع التشهير. وهناك سبب اليوم يدعو الممثل الفلسطيني ومؤيدي حماس، مثل جنوب أفريقيا والجزائر، إلى تقديم واقع مشوه إلى المجلس. ومن الواضح بالنسبة لهم أن الواقع الوحشي الذي خلقته حماس غير موجود، بل إنه لا يمكن أن يوجد؛ لأنه إذا وجد، فلن تكون هناك قضية إبادة جماعية محتملة. والجهد المبذول لشيطة إسرائيل، ورواية قصة يكون فيها أحد الطرفين هو الضحية والجانب الآخر شريراً، سوف ينهار. بدلاً من ذلك، ستكون إسرائيل بلداً ديمقراطياً يمارس حقه وواجبه في الدفاع عن مواطنيه في ظل ظروف شبه مستحيلة ومن تهديد إبادة جماعية حقيقي.

وليس من المستغرب أن أولئك الذين لا يتورعون عن تشويه الحقائق لا يترددون في تشويه القانون. إن مجرد محاولة توجيه تهمة الإبادة الجماعية إلى إسرائيل تشويه فاضح لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. إنها محاولة لتجريد العالم من قوته الفريدة ومعناه الخاص ولتحويل الاتفاقية نفسها إلى أداة في أيدي الإرهابيين الذين يحترقون الحياة والقانون بشكل كامل ضد أولئك الذين يحاولون الدفاع عنهما. ويجري الآن تطبيق نفس التشويه للقانون في محاولة مكشوفة لتحريف قرار المحكمة بشأن التدابير الأولية وإساءة تفسيره.

السياق، تظل إسرائيل ملتزمة بالتخفيف من الضرر اللاحق بالمدنيين وبتيسير وصول المعونة الإنسانية، وفقا للقانون، على الرغم من جميع التحديات، بينما تسعى أيضا إلى كفالة طابعها الإنساني ووصولها إلى وجهتها المدنية وعدم سرقة حماس لها - كما أشار المجلس في القرار 2720 (2023). وتواصل إسرائيل العمل مع أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي للاستمرار في تحقيق ذلك الهدف.

إن إسرائيل ملتزمة أيضا بمنع التحريض. وشأنها شأن كل الدول الديمقراطية الملتزمة بالقانون، تبذل إسرائيل جهودا حثيثة لتحديد الخط الفاصل بين التصريحات المسموح بها - حتى تلك التي تعبر عن الألم والغضب في أوقات الأزمات - وتلك التي تتجاوز حدود حرية التعبير. وعلى نحو ما صرح به المدعي العام الإسرائيلي مؤخرا علنا، فإن أي تصريح يدعو إلى إلحاق الأذى المتعمد بالمدنيين يتناقض مع سياسة دولة إسرائيل ويمكن أن يشكل جريمة جنائية، بما في ذلك جريمة التحريض. وتعكف سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية حاليا على فحص العديد من هذه الحالات.

كما تحترم إسرائيل الدور المنوط بمحكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات. أما ما لا تحترمه فهو إساءة استخدام جنوب أفريقيا للمحكمة وإجراءاتها بصورة سافرة أو الجهود التي يأبأها الضمير التي يبذلها ذلك البلد لتشويه الحقيقة دعما لمنظمة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية على حساب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، الذين يستحقون مستقبلا ينعمون فيه بالسلام والازدهار ولا مكان فيه لثقافة الموت التي تؤمن بها حماس.

أخيرا، من الواضح تماما أنه في الوصف المشوه لقرار المحكمة من جانب المدافعين عن حماس، لم يرد أي ذكر لقلق المحكمة البالغ بشأن الرهائن ودعوتها بعبارات لا لبس فيها إلى الإفراج عنهم فورا ودون شروط. كما لم ترد بالطبع إشارة إلى دعوة أحد القضاة جنوب أفريقيا إلى استخدام علاقاتها الدافئة مع المنظمة الإرهابية للمساعدة في تأمين إطلاق سراح الرهائن. إنه أمر لا يخلو من دلالة، ولكنه ليس مفاجئا.

”القرار الصادر في الدعوى الحالية لا يستيق بأي حال من الأحوال مسألة اختصاص المحكمة بالنظر في وقائع القضية أو أي مسائل تتعلق بمقبولية عريضة الدعوى أو بالأسس الموضوعية نفسها“.

وإن لم تكن تلك النقطة واضحة بما فيه الكفاية في القرار، فإن القاضيين بهانداري ونولتي لم يتركا، في إعلانيهما، مجالا لسوء الفهم. هذا كل ما يمكن أن يقال عن الزعم بأن المحكمة أضفت شرعية على اتهامات جنوب أفريقيا الشائنة والكاذبة.

ثانيا، بالمثل وعلى نحو سخي، يحاول مؤيدو الإرهاب بغرض الإبادة الجماعية الذي تمارسه حماس التأكيد على أن المحكمة دعت إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية. والواقع عكس ذلك. ففي الواقع، رفضت المحكمة بالإجماع وعن حق محاولة جنوب أفريقيا الدنيئة لتقويض حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن نفسها ضد إرهابيي حماس الذين يمارسون الإبادة الجماعية. ولم يقل قاض واحد بخلاف ذلك، ولا يمكنهم أن يفعلوا ذلك. إن مجرد فكرة حرمان إسرائيل من هذا الحق الأساسي، في حين تكون لحماس حرية مواصلة هجومها الإرهابي واحتجاز الرهائن في الأسر الوحشي هي فكرة لا يمكن تصورها من الناحية الأخلاقية والقانونية.

والواقع هو أن المحكمة دلت بوضوح، بتشيدها على أن طرفي النزاع ملزمان بالقانون الدولي الإنساني، على فهمها أن العمليات العسكرية ستستمر. فقد رفضت المحكمة فعليا وبصورة عاجلة التدابير التحفظية البشعة التي طلبتها جنوب أفريقيا. وتتعلق التدابير المشار إليها عمليا بالالتزامات القانونية القائمة التي تنقيد بها إسرائيل بالفعل. وكما يتضح قولا وفعلًا، فإن حرب إسرائيل هي حرب ضد حماس، وليست ضد المدنيين الفلسطينيين. وهذه مسألة سياسة حكومية صريحة وتوجيهات وإجراءات عسكرية. وهي تعبر تماما عن القيم الأساسية لإسرائيل.

وكما ذكرنا، فإن التزامنا بالتمسك بالقانون، بما في ذلك الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، ثابت وقائم بصرف النظر عن أي إجراءات لمحكمة العدل الدولية وعن ازدياد حماس للقانون. وفي هذا

السيد مارتين غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته.

تعبّر هذه الإحاطة والبيانات التي أدلى بها العديد من أعضاء المجلس صباح اليوم بصورة صارخة عن الحالة المدمرة في غزة والفظائع التي تُرتكب في فلسطين من خلال استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية ومباني الأمم المتحدة وغيرها من الأهداف الضعيفة.

إن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل يوميا، والتي نشهدها جميعا، تشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف وبروتوكولاتها. وكما ذكرت جنوب أفريقيا من قبل، فإن حماس انتهكت القانون الدولي أيضا بهجمات على المدنيين الأبرياء واختطافهم. لقد أظهرت أحداث الشهور القليلة الماضية في غزة أن إسرائيل تتصرف بما يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ومن ثم، اختارت جنوب أفريقيا اللجوء إلى الآليات القضائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، سعيا لتحقيق العدالة لشعب فلسطين.

ونؤكد من جديد أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يجاهر بأهمية القانون الدولي وأهمية ميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات دون غيرها، كما لو أن سيادة القانون لا تنطبق إلا على قلة مختارة. ولكي يكون القانون الدولي ذا مصداقية، ينبغي تطبيقه بشكل موحد وليس انتقائيا.

وبناء على ذلك، قدمت جنوب أفريقيا، في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، طلبا لبدء إجراءات قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 فيما يتعلق بالسلوك الإسرائيلي في النزاع الحالي في غزة. وتم سماع الطلب في لاهاي يومي 11 و 12 كانون الثاني/يناير 2024 فيما يتعلق بطلب التدابير التحفظية.

إن جنوب أفريقيا وإسرائيل طرفان في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تهدف إلى منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها والتي

لا علاقة البتة للوصف الذي سمعناه لقرار المحكمة ولا للاستخدام البشع لمحكمة العدل الدولية ولا للتسرع في عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بالقانون. إن الأمر يتعلق بتشويه الحقائق والقانون حتى يمكن استخدامهما كسلاح. إنه اعتداء على نزاهة محكمة العدل الدولية كمؤسسة، بقدر ما هو اعتداء على الحقيقة. وينبغي أن يتعامل المجلس مع الأمر وفقا لذلك.

أثار الكثيرون اليوم مسألة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والدور النشط والمباشر الذي اضطلع به موظفون في تلك الوكالة التابعة للأمم المتحدة في مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر. وترحب إسرائيل بقرار العديد من البلدان تعليق تمويلها للأونروا وتدعو إلى إجراء تحقيق متعمق ومستقل وشفاف في سلوك الوكالة في قطاع غزة، سواء فيما يتعلق بتورط موظفي الأونروا في مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر أو فيما يتعلق بتوظيف نشطاء من حماس ومشاركة عناصر إرهابية في أنشطتها.

إنه أمر لا يُصدق أن مجلس الأمن، على الرغم من الجلسات التي عقدها مرارا وتكرارا لمناقشة الحالة ولمناقشة ما يقوم به مؤيدو حماس من تلفيق وتشويه، لا يزال عاجزا عن إدانة مذابح السابع من تشرين الأول/أكتوبر التي ارتكبها إرهابيو حماس الذين يمارسون الإبادة الجماعية أو تحريضهم على الإبادة الجماعية أو استراتيجيتهم الإرهابية البغيضة التي تسبب معاناة لا توصف للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وإلى أن يفعل ذلك، فإن المجلس لن يفي بمسؤولياته. وستستمر إساءة استخدامه كمحفّل يمكن فيه سرد الأكاذيب والتلاعب بالقانون لخدمة أكبر منتهكي القانون، وحيث يشعر ضحايا الإرهاب بأنه قد تم التخلي عنهم، وحيث يمكن أن تُنسب جرائم قابيل إلى هابيل، على حد تعبير القاضي باراك في محكمة العدل الدولية.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

**السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، وكذلك الجزائر وأعضاء مجلس الأمن، على إتاحة الفرصة لجنوب أفريقيا لمخاطبة المجلس في إحاطة اليوم. ونشكر

ألا تكون هي نفسها منتهكة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بما في ذلك عن طريق تقديم العون أو المساعدة في ارتكاب الإبادة الجماعية. وهذا يفرض بالضرورة التزاما على جميع الدول بوقف تمويل وتيسير الأعمال العسكرية الإسرائيلية، وهي أعمال إبادة جماعية بشكل معقول.

وقد أشار حكم محكمة العدل الدولية، كما تلتها القاضية دوناهيو من الولايات المتحدة، إلى أن إسرائيل استخدمت مفهوم الدفاع عن النفس إذ حاولت الدفاع عن الأعمال التي أكدت جنوب أفريقيا أنها أعمال إبادة جماعية. وأشارت المحكمة فقط إلى الدفاع الإسرائيلي من دون إعطائه أي مصداقية أخرى. ولم يكن من الضروري أن تفعل ذلك، لأن المحكمة والقضاة يدركون جيدا فتوى المحكمة نفسها الصادرة في عام 2004 بشأن المسألة المتعلقة بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273)، حيث أكدت المحكمة أنه لا يمكن لسلطة قائمة بالاحتلال أن تعتمد على المادة 51 فيما يتعلق بالشعب الذي يخضع لاحتلالها. ولذلك، فإن تأكيد ممثلي الولايات المتحدة وإسرائيل بأن المحكمة أعادت تأكيد فهم الولايات المتحدة لمسألة الدفاع عن النفس ليس دقيقا.

ويمثل قرار المحكمة انتصارا حاسما لسيادة القانون الدولي ومعلما هاما في البحث عن العدالة للشعب الفلسطيني. ويؤكد قرار المحكمة أيضا أهمية مؤسسات الحوكمة العالمية، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة. ويظل من الحيوي أن تحترم جميع الدول الأعضاء قرارات المحكمة وتنفذها. ونأمل أن توفر زخما جديدا للبحث عن حل سياسي دائم وإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وتأمل جنوب أفريقيا بصدق ألا تعمل إسرائيل على إحباط تطبيق الأمر، كما هددت علنا بالقيام بذلك، بل أن تتخذ إجراء بدلا من ذلك للامتثال له امتثالا كاملا، إذ أنها ملزمة بأن تفعل ذلك. وللأسف، في الأيام التي تلت قرار المحكمة، رأينا الحكومة الإسرائيلية تواصل أعمالها غير القانونية في انتهاك لأمر المحكمة.

وستواصل جنوب أفريقيا العمل في إطار مؤسسات الحوكمة العالمية لحماية الحقوق، بما في ذلك الحق الأساسي في الحياة،

تشمل، وفقا للمادة الثالثة من الاتفاقية، الإبادة الجماعية والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية ومحاولة ارتكاب الإبادة الجماعية والتواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية.

وفي 26 كانون الثاني/يناير، أصدرت المحكمة أمرها بشأن طلب جنوب أفريقيا اتخاذ تدابير تحفظية تحدد أن أعمال إسرائيل في غزة هي إبادة جماعية بشكل معقول. وكانت المحكمة شبه مجمعة على أمرها باتخاذ تدابير تحفظية، تشمل أن تتخذ إسرائيل جميع التدابير التي في وسعها لمنع جميع أعمال الإبادة الجماعية، على النحو الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ومنع التحريض المباشر والعلني على القيام بذلك والمعاقبة عليه. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل مطالبة باتخاذ تدابير فعالة لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. فالأمر لا يتعلق بزيادة المساعدات فحسب؛ إنما يتعلق بالمساعدة الكاملة من دون عوائق. وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل أن تكفل اتخاذ تدابير فعالة لمنع تدمير الأدلة وكفالة الحفاظ عليها. والأهم من ذلك أن إسرائيل مطالبة بتقديم تقرير إلى المحكمة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التدابير التحفظية في غضون شهر واحد.

والتدابير التحفظية ملزمة بشكل مباشر لإسرائيل، وهي مطالبة، عملا بأمر المحكمة واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها نفسها، بوقف جميع أعمالها التي تشكل إبادة جماعية بشكل معقول. ومن الواضح أنه لا يوجد أساس موثوق لاستمرار إسرائيل في الادعاء بأن أعمالها العسكرية تمثل تماما للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، مع الأخذ في الاعتبار حكم المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب أمر المحكمة، أصبحت الدول الثالثة الآن على علم بوجود خطر جدي بوقوع إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة. ولذلك، يجب عليها أيضا أن تعمل بشكل مستقل وفوري لمنع الإبادة الجماعية من جانب إسرائيل ولكفالة

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تكرر ما ذكرته قبل بضعة أيام في هذه القاعة (انظر S/PV.9534). فلا حكمة أبداً في الحرب. وعندما تُستخدم القوة في أي مكان في العالم، بغض النظر عما إذا كان هذا الاستخدام مشروعاً أو غير مشروع، يجب تطبيق قوانين الحرب، ويجب حماية المدنيين. ويجب على المجلس أن يفي بولايته وأن يركز جهوده على إنفاذ السلام.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

وقبل رفع الجلسة، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد فرنسا لأعضاء المجلس ولأمانة المجلس على الدعم الذي قدموه لنا.

وفي نهاية هذا الشهر الحافل بالعمل، يمكننا أن نشعر بالارتياح لأننا توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا وبدون العمل الدؤوب والتفاني والالتزام والإسهامات من كل الوفود وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ نختم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد غيانا في توليه الرئاسة في شهر شباط/فبراير.

رُفِعَت الجلسة الساعة 13/40.

للفلسطينيين في غزة - التي تظل معرضة لخطر داهم، بما في ذلك من الاعتداء العسكري الإسرائيلي والتجوع والأمراض - وللحصول على التطبيق العادل والمتساوي للقانون الدولي على الجميع، لصالح إنسانيتنا الجماعية. ومن الجدير بالذكر أن جنوب أفريقيا ستواصل بذل كل ما في وسعها للحفاظ على وجود الشعب الفلسطيني كمجموعة، وإنهاء جميع أعمال الفصل العنصري والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني والسير معه نحو أعمال حقه الجماعي في تقرير المصير.

وترحب جنوب أفريقيا بالدعم الذي أعربت عنه عدة بلدان وتحث الدول التي تميل إلى ذلك على اللجوء إلى المحكمة للتدخل في الإجراءات، بغية توجيه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بأن الحالة في قطاع غزة لا يمكن تبريرها.

وقد لاحظت جنوب أفريقيا بقلق بالغ ادعاءات إسرائيل بأن 12 موظفاً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) شاركوا في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. وترحب بإعلان الأمين العام أن الأمم المتحدة تتخذ إجراء سريعاً في أعقاب هذه الادعاءات وأنه تم على الفور تفعيل تحقيق يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويساورنا قلق بالغ إزاء إعلان بلدان مختلفة عن نيتها سحب التمويل الإنساني للأونروا في أعقاب هذه الاتهامات. وتؤيد جنوب أفريقيا دعوة الأمين العام البلدان التي قررت سحب أو إيقاف تمويلها للأونروا إلى إعادة النظر في قراراتها. فالأونروا ظلت تقدم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للفلسطينيين على مدى عقود. وسيؤدي سحب التمويل من الأونروا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية والمعقدة أصلاً. وتناشد جنوب أفريقيا تلك البلدان أن تعيد النظر في قراراتها.